برنامج الخليج العربي لدعم منظمات
الأمم المتحدة الإنمائية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

مراجعة

الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية

(مرحلة رياض الاطفال)

تونس 2000

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات
الأمم المتحدة الإنمائية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

مراجعـــة :

الإستراتيجية العربية

للتربية السابقة على المدرسة الإبتدائية

(مرحلة رياض الأطفال)

تونـــس 2000

ان الآراء والأفكـار التي تنشر بأسماء كتّابها
لا تحمـل بالضـرورة وجـهـة نـظر المنظمة

مراجعة الاسـتراتيجية العـربية للتربية السابقة على المدرسـة الابتدائية :
مرحلة رياض الأطـفال / المنظمة العـربـية للتربـية والثقـافة والعلوم،
إدارة برامج التربية ـــ تونس : المنظمة ...، 2000 ـــ 80 ص.
ت / 2000 / 8 / 005

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

ISBN 9973 - 15 - 087 - 2

المحتويات

مقدمة 5

الفصل الأوّل : **موضوع الاستراتيجية وإطارها ودواعيها** 7

أوّلا : موضوع الاستراتيجية وتعريفها 7

ثانيا : دواعي الاستراتيجية وأهدافها 13

الفصل الثاني : **واقع رياض الأطفال في الوطن العربي** 41

أوّلا : من حيث الكم 41

ثانيا : من حيث الكيف 47

الفصل الثالث : **ثقافة الطفل في مرحلة رياض الأطفال** 61

أوّلا : المصادر الأساسية لثقافة الطفل 61

ثانيا : وسائل تثقيف الطفل 62

الفصل الرابع : **الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي** 65

أوّلا : تربية الأطفال الموهوبين 65

ثانيا : تربية الأطفال المعوقين 67

الفصل الخامس : **الطفولة العربية بين الماضي والحاضر والمستقبل** 71

أوّلا : الأصول التراثية 71

ثانيا : التربية المستقبلية وتوظيفها في مرحلة رياض الأطفال 72

الفصل الخامس : **سبل إنفاذ الاستراتيجية** 75

أولا : على المستوى القطري 75

ثانيا : على المستوى العربي 77

الملحق : معايير وأسس بناء الاستراتيجيات 79

مـقـدمـة :

تولي المنظمـة العربيـة للتـربية والثـقافـة والعلوم اهتـمامـا متـميّـزا لوضع استراتيجيات متخصصة تتناول جوانب أساسية من العملية التربوية، ومن أوجه هذا الاهتـمام، الجهـود المتواصلة التـي تبذلها المـنظمة لمراجـعة *«الاستـراتيجـية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية : مرحلة رياض الأطفال»*.

* فتنفـيذا لقرار المـؤتمر العام للمنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم في دورته (13) وقـرار المجلـس التنفيـذي رقـم م ت / د 68 و 15 وقـرار المجلس التنفيذي في دورته السبعين.

* ومن أجل بلورة وثيقة الاسـتراتيجية وإخراجهـا على شكل استراتيجيـة تعتمد المنهجـية المتـعارف عليهـا في إعداد الاسـتراتيجـيات وذلك في ضـوء ما أبدته اللجنة التي شكّلها المجلس التنفيذي لدراسة هذه الاستـراتيجية وإحالة الوثيقة الجديدة إلى الدول الأعضاء للتعرّف على آرائهـا ووجهات نظرها بشأنها تمهيدا لعرضها من جديد على المجلس التنفيذي.

* قامت المنظمة بما يلي :

1 ــ تعـاونت المنظمة مـع الدكتـورة فايزة يوسف عـبـد المجيـد عميـدة مـعهـد الدراسات العليا للطفولة في مراجعة وثيقة الاستراتيجية،

2 ــ ثمّ أرسلت الوثيقة المراجـعة والوثيقة الأصلية إلى الدول العربيـة للتعرّف على آرائهـا وملاحظاتـها وتحـديث البيـانات والأرقـام الواردة في الوثيقـة الأصلية. وأعطيت للدول مهلة كافية لذلك إلا أن الردود التي تلقتها المنظمة لم تتضمّن البيانات الإحصائية الكافية.

3 ــ وبعـد انتهاء المدّة عـقدت إدارة برامج التـربية اجـتمـاعا حضـره كل من الخبـيرة التي قامـت بالمراجعة الأولى ولجنة داخليـة تتألف من الدكـتور يونس ناصر (مد ير إدارة برامج التربية) والأسـتاذة حياة الوادي منسقة المشروع وخبيري الإدارة الدكتور يحي الصايدي والدكتور حسن حطاب.

تمّت خلال الاجتماع دراسة ملاحظات الدول العربية واستيعابها واقتراح الخطوط العريضة للصيغة النهائية للاستراتيجية.

4 ــ وتولت اللجنة الداخلية متابعة جمع البيانات الإحصائية من جديد وإعداد الفصل الخاص بالنواحي الكمية واستكمال المراجعة النهائية. وعرضت الوثيقة على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين الذي وافق على الاستراتيجية المعدلة وفق ملاحظات المجلس والمعايير وأسس بناء الاستراتيجيات (ملحق) ودعا إلى تعميمها على الدول العربية للاستفادة منها في وضع خططها وبرامجها المستقبلية.

والمنظمة إذ تضع بين يدي القارئ الكريم وثيقة الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية بصيغتها الجديدة(*) ترجو أن تحقق الأهداف المرجوّة منها في تحسين برامج التربية السابقة على المدرسة الابتدائية بشكل عام وبرامج مرحلة رياض الأطفال بشكل خاص، وأن تسهم في توفير البيانات والمعلومات التي تفيد في تطوير خبرات العاملين في الرياض والمشرفين عليها.

كما تأمل المنظمة أن تنال هذه الوثيقة ما تستحق من اهتمام من التربويين والباحثين وطلبة الدراسات العليا، وأولياء الأمور وتوضع في الاستخدام الفعلي، فالجهود المشتركة للمختصّين والمتخصّصين كفيلة بالوصول إلى تربية الأجيال الناشئة تربية سليمة، وتهيئتهم للانطلاق بقدراتهم وتحقيق ذواتهم.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(*) أما الصيغة الأولى لها والتي ظهرت عام 1996، فلقد صاغها وحررها الدكتور عبد الله عبد الدائم وقام عدد من الأساتذة المرموقين بإعداد الدراسات المرجعية لها وهم الدكاترة : بلال الجيوسي، سهام بدر، سهام الصويغ، عبد الله عبد الدائم، عبد التواب يوسف، عبد العزيز الشتاوي، فاروق الروسان، كافية رمضان، كوثر كوجك، محمد خالد الطحان، محمود عابدين، محمود قنبر، فرماوي محمد فرماوي، وقام بمهمة تنسيق المشروع الدكتور محمود أحمد السيد.

الفصل الأول

موضوع الاستراتيجية وإطارها ودواعيها

أولا : موضوع الاستراتيجية وتعريفها :

1 ـ على الرغم من ذيوع مصطلح «التعليم ما قبل المدرسي» في الأدب التربوي العربي، وذلك في سياق الحديث عن «رياض الأطفال» بوجه خاص، فإن الصحيح عندنا ـ وعند أئمة التربية في العالم ـ هو إيثار مصطلح «التعليم السابق على المدرسة الابتدائية»» (ونستخدم هنا كلمة تعليم مؤقتا).

2 ـ ذلك أن التعليم المدرسي يعني اليوم، في إطار التربية المستمرة من المهد إلى اللحد، وفي نطاق التمييز بين التعليم النظامي و«التعليم غير النظامي»، أي تعليم يتمّ عبر مراحل التعليم النظامي المتتالية، ضمن مؤسسات رسمية أو خاصة. وبهذا المعنى فالتعليم الذي يجري في رياض الأطفال (على اختلاف مدّته ومضمونه) يدخل في إطار التعليم المدرسي. فهو تعليم نظامي، تضطلع به مؤسسات حكومية أو أهلية، يسبق مرحلة التعليم الابتدائي، ويمتدّ سنوات قد تطول وقد تقصر كما سنرى، ويقدم تربية منظمة شاملة تتناول بالتنمية والتهذيب شتى جوانب حياة الطفل الجسدية والحسية والحركية، والعاطفية والاجتماعية والعقلية. فهو إذن، كالتعليم الابتدائي سواء بسواء، من حيث كونه تعليما نظاميا مدرسيا، وإن اختلف مضمونه، وتفردت مناهجه بسمات خاصة تلائم خصائص نمو الطفل في تلك المرحلة من عمره. إنه حقا تعليم سابق للمدرسة الابتدائية.

3 ـ على أننا نمضي في تحديد المصطلح إلى أبعد من هذا. ذلك أننا لسنا في حقيقة الأمر أمام مجرد ضرب من التعليم سابق للمدرسة الابتدائية، بل نحن أمام تربية

شاملة للطفل سابقة لتلك المدرسة وميسرة لها ولما بعدها في الوقت نفسه. وإذا كان لفظ «التربية»، بدلا من التعليم، هو المصطلح الأوفى للدلالة على ما يتمّ من جهد ونشاط وخبرة ومعرفة عبر مراحل التعليم كلها، فإنه أجدر بالدلالة بوجه خاص على ما يجري في مرحلةالطفولة المبكرة، السابقة لمرحلة دخول المدرسة الابتدائية، حيث الرعاية التربوية بالمعنى الواسع للكلمة (جسديها وعقليها وانفعاليها واجتماعيها و...) هي المنهج الأساسي في تعهد هذه المرحلة من العمر، وحيث تلقّي المعرفة والعلم لا يعدو أن يكون جزءا لا يتجزأ من التنمية والتربية الشاملة المتكاملة لشتى جوانب شخصية الطفل، تلك التنمية الشاملة التي هي الأصل والهدف.

ومن هنا نؤثر أن نتحدث عن «التربية السابقة على المدرسة الابتدائية» فهي أدنى للقصد من الحديث عن «التعليم السابق للمدرسة الابتدائية».

4 ـ على أنّ علينا أن نخطو خطوة أخرى هامة. ذلك أننا لا نحدد بعدُ السنوات التي تشملها «التربية السابقة للمدرسة الابتدائية». وأوّل ما يتبادر للذهن أنها تشمل مرحلة «رياض الأطفال»، التي تطول وتقصر تبعا للبلدان المختلفة وتبعا لمدى الاهتمام برعاية الأطفال. على أنها في الجملة، تتصل في بعض البلدان بسنوات العمر التي تتراوح بين نهاية السنة الثانية وبداية السنة الثالثة وبين بداية السنة السادسة من العمر (أو نهايتها تبعا لسن الإلزام الشائع في كل بلد). بل إن الكثرة الكاثرة من بلدان العالم ــ حتى في العالم المتقدّم ـ تقتصر في رياض الأطفال على السنوات التي تمتد من سنّ الرابعة إلى السادسة من العمر. على أننا سنرى أن كثيرا من البلدان المتقدمة تعنى منذ العقدين الماضيين بوجه خاص بالسنتين اللتين تمتدان بين بداية السنة الثانية ونهاية السنة الرابعة، معتبرة التربية التي تقدم فيهما جزءا من التربية التي تقدم في رياض الأطفال (وان أطلق عليها أحيانا في تلك الرياض اسم شعبة الصغار). وسوف نرى مسوغات ذلك خلال حديثنا عن مبررات الاستراتيجية، وعلى رأس تلك المسوغات خصائص الطفولة المتميزة والمتفردة خلال هاتين السنتين، والتسارع الهائل في النمو الذي يشهده الطفل خلالها.

على أن قصدنا ههنا ليس مجرد الحديث عن مدى السنوات التي تشملها مرحلة رياض الأطفال، طالت هذه المرحلة أو قصرت. إن همنا الأساسي ينصب على تأكيد الاتجاه السليم في التربية السابقة للمدرسة الابتدائية، وهو اتجاه أجمع عليه القوم ومضى في تأكيده يوما بعد يوم شتى المعنيين بتربية الطفولة. فهذه التربية لا تبيح لنفسها اليوم أن تقتصر على تربية الطفل في رياض الأطفال، سواء بدأت تلك التربية في الثانية من العمر أو بعد ذلك. إنها ترى أن التربية الحقة للطفل تبدأ قبل المهد، عن طريق العناية بالأم الحامل، وتمتد خلال سنوات الطفولة كلها، متزينة في كل مرحلة بالزي الملائم لنمو الطفل، مصطنعة من المؤسسات ألوانا عديدة لا تقتصر على التربية المدرسية، مجندة في ذلك جهود الأمهات والآباء والمعلمات والمجتمع بأسره. وسنعود إلى ذلك في ما بعد. وحسبنا ههنا في معرض تحديد المصطلح، أن نبين أن تربية الطفل السابقة للمدرسة الابتدائية تشمل من حيث المبدأ الجنين والحامل كما تشمل شتى أنواع الرعاية المنزلية أو غير المنزلية التي تتم في السنوات الغضة الأولى من الطفولة السابقة لمرحلة رياض الأطفال. وهكذا تضطلع بهذه التربية البنى الاجتماعية الآتية بوجه خاص : العائلة ومن يدور في فلكها ـ المجتمع ـ دور الحضانة ـ دور المراقبة النهارية المرتبطة بالمصانع والمؤسسات الاقتصادية المختلفة أو دور المراقبة المستقلة ـ رياض الأطفال. وإذا تركنا المؤسسات جانبا، واتجهنا صوب محتوى التربية التي ينبغي أن تقدم للطفل منذ الحمل به وخلال سنوات الطفولة الأولى، ولا سيما المبكرة منها، كان علينا أن نقول بوجيز العبارة إن هذا المحتوى ينبغي أن يكون شاملا متكاملا، منصبا على أهداف ثلاثة متآخذة : الإبقاء على حياة الطفل وحمايته وتغذيته ـ تيسير نمو الطفل وتعزيزه ـ تنمية إمكانات الطفل واستعداداته (من خلال ذاته)، في جوانبها المتعددة ولا سيما جوانبها الحركية والعاطفية والاجتماعية والعقلية، تنمية مترابطة مؤتلفة، ومستمرة متصلة، ومستجيبة للفروق بين الأطفال.

وجملة القول إن عبارة «تربية سابقة للمدرسة الابتدائية» تعبير عن جملة من النشاطات تتمّ في المنزل والعائلة والمجتمع والمدرسة كما تشمل الجهود النظامية والجهود غير النظامية وشبه النظامية التي تهدف، كما قلنا، وكما سنرى بتفصيل

أكبر فيما بعد، **إلى إيقاظ الطفل منذ طور مبكر وتقديم شتى أشكال العون والرعاية التي تؤدي إلى كامل تفتحه.**

إنها تشمل فيما تشمل العناية المتواقتة والمتشابكة بأمور كالصّحة والتغذية، وكالتطبيع الاجتماعي، وتقديم العون للوالدين، ولا سيما الأمّ، ليكونوا أقدر على حسن رعاية أبنائهم، وكتوفير أسباب النمو للقيم الخلقية والوطنية والمدنية والدينية لدى الطفل، وكالاستجابة لحاجة الطفل إلى التعبير الذاتي عن طريق لغته الخاصة، فضلا عن سائر ضروب النشاط التي تؤدي إلى اكتمال تفتحه ونموه الجسدي والعاطفي والعقلي، كما سبق أن ذكرنا، وكما سنرى بتفصيل أكبر في صلب حديثنا عن الاستراتيجية.

5 ـ وهكذا قد يكون المصطلح السليم للدلالة على التربية السابقة للمدرسة الابتدائية، هو المصطلح الذي يعبر عن هذا المعنى الواسع والشامل لتربية الطفولة، مدى ومدة ومحتوى. وهو ما يلجأ إليه بعض الباحثين أيامنا هذه حيث يتحدثون عن **رعاية الطفل وتنميته** منذ الولادة وحتى السادسة من العمر.

ومن هنا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على حق حين أطلقت على الخطة التي وضعتها عام 1406 هـ (1986م) اسم «خطة تربية الطفل العربي في سنواته الأولى». ومثل هذا فعلته المنظمة حين وضعت دراستها عن «رياض الأطفال في الوطن العربي : الواقع والطموح» (1406 هـ ـ 1986م) إذ جعلت هذه الدراسة جزءا من عنوان شامل جامع : «خطة تربية الطفل العربي».

6 ـ على أننا نتصدّى، في الاستراتيجية المنشودة، لتربية الطفل ورعايته من خلال هذا المعنى الشامل والكامل، رغم إيماننا بصحته وسلامته. فالحديث عن مثل هذه التربية الممتدة قبل المهد وحتى المدرسة الابتدائية، بشتى صورها وأشكالها، يمضي بنا إلى شعاب بعيدة وعديدة، وإلى آفاق عديدة ومتوالدة. ثم إننا ما نزال في معظم البلاد العربية، شأننا شأن معظم الدول النامية بل بعض البلدان المتقدمة، في مرحلة تستلزم العناية المركزة بمرحلة رياض الأطفال الممتدة بين الثالثة أو الرابعة من العمر وبين السادسة من العمر.

وهذا لا يعني أننا لن نتعرض ـ عبر الاستراتيجية ـ للجوانب المتصلة بتربية الطفل ورعايته الشاملة والمتكاملة، منذ الولادة بل وما قبلها. لا سيما أن الفصل بين مراحل تربية الطفل فصل غير جائز. وكل ما في الأمر أننا لن نتوقف فيما يتصل بالتربية المبكرة للطفل إلا عند الجوانب المتصلة اتصالا وثيقا بتربيته في مرحلة رياض الأطفال، مؤكدين دوما التواصل والتكامل بين المراحل المختلفة في حياة الطفل وتربيته، وللتعرّف على الخلفية التي نقيم عليها تربية الطفل في رياض الأطفال.

7 ـ وجملة القول إن إطار الاستراتيجية التي بين أيدينا إطار يقتصر على «تربية الطفل العربي في رياض الأطفال»، دونما إغفال لتربية أسبق وأعمق وأفدح خطرا، تبدأ قبل الولادة وتمتدّ حتى دخول روضة الأطفال مكونة الخلفية الأساسية لكل تربية تالية.

8 ـ نخلص من هذا كله إلى أنه على الرغم من أن المصطلح الذي تأخذ به الاستراتيجية التي بين أيدينا للتعبير عن موضوعها وإطارها هو مصطلح «التربية السابقة على المدرسة الابتدائية» فإنها تقتصر على مرحلة رياض الأطفال أنّى بدأت (في بداية الثالثة أو الرابعة من العمر) حتى مرحلة دخول التعليم الابتدائي (في السادسة من العمر أو بعد ذلك). وتنصب عناية الاستراتيجية على هذه المرحلة، دون أن تغفل الربط بينها وبين ما قبلها، بل دون أن تهمل مسألة الانتقال منها إلى مرحلة التعليم الابتدائي وأهمية التمهيد لها والترابط معها.

ـ تعريف الاستراتيجية

إن هذا المصطلح قد حمل على مدى التاريخ معنيين هما :

الأول :

حديث؛ ويعني علم وفن استخدام كل مصادر القوة السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، لوطن معين أو مجموعة أوطان، لضمان أعلى قدر من الدعم للسياسات التي يتم تبنيها بقصد تحقيق الأهداف المرجوة على المدى البعيد.

ويعني هذا في المجال العسكري تحقيق النصر في الحرب (وليس في معركة معينة).

الثاني :

ويمكن أن يترجم هذا المعنى في المجال التربوي في مجموعة الأهداف والسياسات والإجراءات والأساليب والبرامج التي من شأنها ـ بعد تسخير كل ما هو متاح عربيا وعالميا من علم وفن لتعبئة كل مصادر القوة السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية بكل بلد من البلاد العربية، وعلى المستوى القومي التربوي ـــ أن تضمن أعلى قدر من الدعم لتحقيق الأهداف والسياسات والبرامج التي يتم تبنيها بقصد تحقيق الآمال المرجوة على المدى البعيد، والتي تتمثل في تمتع أكبر عدد من الأطفال؛ الذين تقع أعمارهم في مستوى التعليم قبل الابتدائي «في المرحلة العمرية من 4 ـ 6 سنوات» بالخدمات التربوية رفيعة المستوى، والتي تضع كل مكتشفات علم نفس النمو، والأساليب التربوية الحديثة، في خدمة رعاية الأطفال في العمر المبكرة ـ موضع التطبيق ـ مع مراعاة جوانب الثقافة العربية الإسلامية، مما يساعد على تنمية مختلف جوانب السلوك لهؤلاء الأطفال وسماتهم ومهاراتهم وقدراتهم. ويؤدي في النهاية إلى دعم مسار التقدم والازدهار في العالم العربي.

وسوف نتبنى في هذه الاستراتيجية التعريف التربوي الذي يرى أن الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية هي مجموعة الأهداف والسياسات والإجراءات والأساليب والبرامج التي من شأنها استخدام كل ما هو متاح عربيا وعالميا من علم وفن لتعبئة كل مصادر القوّة السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية ـ بكل بلد من البلاد العربية وعلى المستوى القومي والتي من شأنها أن تضمن أعلى قدر من الدعم لتحقيق الأهداف والسياسات والبرامج التي يتم تبنيها بهدف تحقيق الآمال المرجوة على المدى البعيد، والتي تتمثل في تمتع أكبر عدد من الأطفال ـ الذين تقع أعمارهم في مستوى التربية السابقة على المدرسة الابتدائية «من 3 ـ 6 سنوات» ـــ بالخدمات التربوية رفيعة المستوى التي تضع كل مكتشفات علم نفس النمو، والأساليب التربوية الحديثة، في خدمة رعاية الأطفال في مرحلة العمر المبكرة، موضع

التطبيق، مع مراعـاة جوانب الثقافة العربيـة والإسلامية. مما يساعد على تنمـية مختلف جوانب سلوك هؤلاء الأطفال وسماتهم ومهاراتهم وقدرتهم، ويؤدي في النهاية إلى دعم مسار التقدم والازدهار في العالم العربي.

ثانيا : دواعي الاستراتيجية وأهدافها :

ـ لمحة تاريخية :

العناية بسنوات الطفـولة الأولى مطلب وواقع إنسـاني عريق، نكاد نقع عليـه لدى الأمم جميعها، قديمها وحديثها، مجـدته الثقافات المختلفة ورفعت من شأنه. وعلى رأس الثقافات التي أنزلته منزلة رفيعة الثقافة العربية الإسلامية. وسنرى تفصيل ذلك فيما بعد.

وفي العصور الحديثة، تطورت هذه العناية وأخذت أشكالا مـختلفة، وصورا متعددة بتعدد البلدان وتباين مراحل نموها. فعرفت البلـدان العربية التربية المنزلية والكتاتيب في بادئ الأمـر، وعرفت الدول المصنـعة رياض الأطفـال منذ أواخر الـقرن التـاسع عشـر . وتطور هذا النموذج فـي البلدان المصنّعة منذ الخمـسينات من هذا القـرن من حيث شكله ومـضمـونه، وظهرت القـوانين والنصوص الـرسمـية تتـرى، تحدد بنيـة هذه الرياض وأهدافها وبرامجها وطرائقهـا، وتزيد في تجويدها وتجديدها يوما بعد يوم. وقد عرفت الستـينات بوجه خـاص فورة عارمـة في مجـال تطوير رياض الأطفال في مـعظم أنحاء العالم. وقـد يسر ذلك كله التطوّر الكبيـر الذي أحرزته الدراسات المتكاثرة الخـاصة بعلم نفس الطفل وبنموه الجسمي والعاطفي والعقلي والاجتماعي.

وقد سـاعد على هذا التطوّر الاهتـمام الذي أخذت تـوليه كثـير من المنظمـات الدولية (وعلى رأسها اليونسكو واليـونسيف ومنظمة الصحة العالمية) لرعـاية الطفولة والتربية السابقة على المدرسة الابتدائية. فقد أصدرت الجمـعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل عام 1959. ثم أصـدرت عام 1989 «الاتفاقـية الدوليـة لحقوق الطفل» وقـد كان إعلان الجمعيـة العامة عام 1979 عاما عالميا للطفل، منطلقـا لنشاطات متكاثرة وجديدة في مجـال تربية الطفولة بوجه عـام وفي مجال رياض الأطفال بوجـه خاص. ومنذ ذلك التاريخ توالدت البرامج التي تقدم نماذج تربوية فعالة وقابلة للتحقيق بل وقليلة الكلفة.

وقد تكاثرت بالتالي الندوات والمؤتمرات التي عقدتها المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وهي تند عن الحصر :

من أبرزها على المستوى العالمي : «القمة الدولية من أجل الأطفال» التي نظمّتها الأمم المتحدة في نيويورك عام 1990. وكان من أهمّ أهدافها دفع الدول المختلفة إلى الالتزام بتحديد أهداف واضحة واستراتيجيات عملية تكفل بقاء الأطفال وحمايتهم ونموهم وتربيتهم، انطلاقا من الإيمان بأن تفتح لهؤلاء الأطفال جزءا لا يتجزأ من التقدّم في المجتمعات البشرية جميعها.

ومن أهمّها على النطاق الإقليمي العربي اجتماع الخبراء الذي عقده «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بالتعاون مع «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» (يونيسيف) ما بين 7 ـ 9 آذار/مارس من عام 1989، والذي اتخذ توصيات هامة تتصل بالطفولة والأطفال، (ولا سيما فيما يتّصل بتوعية الآباء والأمهات، وبالمعوقين من الأطفال، وبصحة الأمّ والطفل).

ومن أبرز الندوات الوطنية العربية في هذا المجال، «الندوة الوطنية حول الإعلام والتنمية التي عقدت بدمشق في إطار التعاون بين وزارة الاعلام وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية وبين منظمة الأمم المتحدة، وذلك بين العاشر والثاني عشر من حزيران/يونيو 1989. ومن أهمّ ما جاء فيها :

«إن توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للطفل هو حق أساسي من حقوقه. وإن السعي إلى تحقيق أهداف الطفولة السليمة يتطلب مشاركة أوسع من قطاعات الدولة والمجتمع من أجل إقرار وتحديد وتنفيذ البرامج التفصيلية المتعلّقة بهذه الأهداف».

على أن من أبرز النشاطات في مجال الطفولة في الوطن العربي هي تلك التي قام ويقوم بها «المجلس العربي للطفولة والتنمية» منذ إنشائه حتى اليوم. ونشاطات هذا المجلس تفوق الحصر. وقد كان من أهمّها الندوة العلمية التي أقامها في مقرّه بالقاهرة بين 3 ـ 6 تموز/يوليه 1989، حول واقع رياض الأطفال ومستقبلها في الوطن العربي. وقد عنيت تلك الندوة، وحق لها ذلك، عناية خاصة بتأهيل مربيات الرياض، فضلا عن برامج رياض الأطفال.

وإن ننس لا ننس الجهود الكبيرة والموصولة التي قامت بها «الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية»، في ميدان رعاية الطفل العربي وتنميته، عن طريق أنماط متعددة من النشاط على رأسها : الكتب والمنشورات (وقد غدت متكاثرة تتصدى لمشكلات بالغة الأهمية حول الطفولة العربية)، والندوات والحلقات، والمجلّة الهامة التي تصدرها لهذه الغاية، نعني مجلّة «الطفولة العربية» فضلا عن وسائل الإعلام الأخرى (ولا سيما التلفاز).

وتتوّج هذه الجهود كلها على المستوى الإقليمي النشاطات المتنوعة التي تضطلع بها «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» عن طريق الكتب والندوات والمؤتمرات، وعن طريق المجلّة العربية للتربية التي تصدرها. وقد سبق أن أشرنا في معرض حديثنا عن «المصطلح» إلى الكتابين الهامين اللذين نشرتهما المنظمة عام 1406 هـ (1986م) : أولهما : «رياض الأطفال في الوطن العربي : الواقع والطموح». وثانيهما : «خطة تربية الطفل العربي في سنواته الأولى». ونضيف إليهما سلسلة البحوث والدراسات في تربية الطفل العربي في سن ما قبل المدرسة، التي نشرت في عدد خاص من «المجلة العربية للتربية» (المجلّد الرابع، العدد الثاني، أيلول/سبتمبر 1984). وجهود المنظمة في هذا المجال كثيرة وموصولة.

ـ دواعي الاستراتيجية :

وليس هدفنا ههنا أن نتحدث عن سائر النشاطات التي قامت على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو العربي بوجه خاص، وجلّ ما قصدنا إليه من هذه اللمحة التاريخية السريعة أن نبيّن كيف أدّى تطور العناية بالطفل والطفولة يوما بعد يوم إلى ترسيخ هذا الميدان وتطويره وإلى تزايد الاهتمام به بوجه خاص. الأمر الذي يضمّ في جنباته شتى الدواعي التي تسوّغ هذا الاهتمام المتزايد ويبقى علينا الآن أن نمضي في تفعيل تلك الدواعي التي دفعت العمل الدولي الإقليمي والوطني إلى النمو المتعاظم في مجال رعاية الطفولة بوجه عام وفي مجال تربية الأطفال بوجه خاص.

1 ـ حقوق الطفل :

ولا شك أن عماد الدواعي التي تبرر العناية بالطفولة بشتى صورها، وفي العالم كله احترام حقوق الطفل، واعتبار رعايته وتربيته حقا أساسيا يتصدر لائحة حقوق الإنسان كما عبرت عنها شرعة الأمم المتحدة، وكما عبرت عنها شرائع الكثير من الأمم. وقد كرست مبدأ احترام الطفولة هذا شتى البنود التي ضمّها «الإعلان الدولي لحقول الطفل» الذي أشرنا إليه منذ حين، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام 1959. ومما جاء في ذلك الإعلان :

«من الواجب أن تتوافر للطفل وقاية خاصة، وأن تيسر له الإمكانات اللازمة، عن طريق القوانين وغيرها، لجعله قادرا على النمو نموا سليما وسويا، على المستوى الجسمي أو العقلي أو الخلقي أو الروحي أو الاجتماعي على حد سواء، في إطار شروط تكفل له الحرية والكرامة». وبعد ثلاثين عاما من هذا الإعلان، أي في عام 1989، كما رأينا، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل تلك الاتفاقية التي دعت الحكومات إلى أن تقدم العون الملائم للآباء والأمهات وللممثلين الشرعيين للطفل، وذلك في ممارسة المسؤولية التي تقع عليهم في ما يتعلق بتربية الطفل وإلى أن تنشئ مؤسسات ومعاهد ودوائر تعنى بالسهر على توفير العناية اللازمة للطفل». كما دعت تلك الحكومات إلى أن تيسر تفتح شخصية الطفل وإلى أن تعمل على تنمية مواهبه وقابليته النفسية والجسدية لتبلغ بها أقصى مداها» (المادة 29 ـ أ ـ من الاتفاقية).

2 ـ الدواعي العالمية العامة :

ولندع التوصيات الدولية والعربية حول حقوق الطفل وواجبات رعايته. وهي كلها تستمد جذورها كما سبق أن ذكرنا، من الثقافات الكبرى التي سادت وتسود العالم. كما تستقي قوامها وجوهرها من التجربة الطويلة التي مرت بها الإنسانية في مجال تربية الطفل، ومن التطور الطويل الحثيث الذي عرفته البلدان المختلفة في هذا الشأن، ولا سيما المتقدّمة منها، وما كشف عنه هذا التطور من الشأن الكبير الذي تحتلّه تنمية الطفولة في تنمية الإنسان عبر مراحل حياته كلها، وفي تنمية المجتمع، وفي الإعداد لعالم إنساني

جديد، مما جعل الكثيرين يجهرون بصوتهم قائلين : «الأطفال هم المستقبل» مع كل ما تحمله هذه العبارة من حقيقة علمية راسخة.

ولنقف إذن عند حصيلة هذه التجارب، ولنتحدث بالتالي وبإيجاز عن أهمّ المبررات التي تدعو إلى مزيد العناية بالطفل وتربيته :

3 ـ المبرر الخلقي والاجتماعي :

وعلى رأس المبررات التي تدفع إلى مزيد العناية بالطفل وتربيته، **المبرر الخلقي والاجتماعي**. وقوام هذا المبرر أن الطفل هو الذي يخلد القيم الإنسانية التي تنتقل إليه منذ الولادة. وهكذا، إذا نحن أردنا حماية القيم الخلقية والاجتماعية، فعلينا أن نبدأ بنقلها إلى الأطفال. وما دام الأطفال هم مستقبلنا، فإن نقل القيم الخلقية والاجتماعية التي سوف تتحكم في هذا المستقبل ينبغي أن تتمّ منذ السنوات الأولى، بل الأشهر الأولى، من حياة الطفل. وفي عصر نشهد فيه جميعا تآكل القيم الإنسانية الأساسية، لا بد للمجتمعات الواعية والمدركة من أن تعمل على شد أزر هذه القيم بشتى الوسائل، وعلى رأسها العناية بالأطفال ورعايتهم الخلقية، عن طريق تعزيز عزيمة الآباء والأمهات، وعن طريق توفير أجواء من اللعب والتعليم للأطفال يسود فيها الاهتمام بالقيم. وغني عن البيان أن تنمية القيم الأساسية للطفل، ينبغي أن تكون إحدى الأولويات الكبرى في عالم يسوده العنف والعدوان، وتتردى فيه البيئة البشرية والبيئة الطبيعية، وتستشري فيه الأنانية، ويخرب بنيانه التنافس الذميم بشتى صوره وأشكاله. فالطفل هو أداة التغيير وحامي الاستمرار معا. ولا نغالي إذا قلنا إن «العالم الجديد» ينطلق من «الطفل الجديد».

4 ـ معطيات البحث العلمي في ميدان الطفولة :

وتؤيد هذا كله **نتائج البحث العلمي في ميدان الطفولة :**

فهذا البحث يظهر على نحو واضح الدور الأساسي للسنوات الأولى من العمر في تنمية شتى جوانب حياة الطفل وسلوكه : في تنمية ذكائه وشخصيته، وفي تنمية سلوكه الاجتماعي، وفي شتى جنبات حياته. وهو يظهر بوجه خاص أن برامج التدخل المبكر في تربية الطفل تترك آثارا بعيدة المدى. كما يبين هذا البحث ـ على عكس ذلك ـ الآثار السلبية

التي تخلفها لدى الفرد الطفولة المبكرة إذا لم تزافقها الرعاية اللازمة أو التي تعرض صاحبها خلالها إلى تأثيرات أسرية أو اجتماعية أو مدرسية سيئة.

وقد غدا من مكرور القول التأكيد على أن السنوات المبكرة من حياة الطفل تكاد تكون حاسمة في تكوين شخصيته واتجاهاته ومواقفه. وقد لا تكون سن المراهقة (كما يرى أصحاب التحليل النفسي وكثير من الباحثين) سوى طبعة ثانية للطفولة، شأنها شأن سن الشباب والكهولة والشيخوخة. وتبين معظم الدراسات الحديثة أن التجارب الأولى التي يمرّ بها الطفل في سنوات حياته المبكرة توفر الأساس الذي تبنى فوقه المعارف والمهارات اللاحقة. ويرى كثير منها أن من الصعب جدا تغيير شخصية الشخص البالغ. وفي تراثنا «العلم في الصغر كالنقش في الحجر» وفيه أيضا «من شب على شيء شاب عليه».

وتبيّن هذه الدراسات والأبحاث العلمية فيما تبين، أن أكثر الأعضاء حاجة إلى الرعاية المبكرة هو الدماغ الذي ينمو نموا سريعا خلال الأشهر الأولى ثم السنوات الأولى من العمر. كما تبين أن العديد من الحاجات النفسية والجسدية تتطوّر تطوّرا سريعا خلال هذه المرحلة الأولى. الأمر الذي يتيح لنا أن نذهب إلى القول إن توجيه الطفل توجيها سديدا وتصحيح بعض مسارات تطوّره تزداد صعوبة كلما تقدم به العمر. وتصدق هذه الحقيقة على التخلّف العقلي أو الاضطرابات السلوكية، كما تصدق على التفوّق العقلي، إذ تبين هذه الدراسات ههنا أيضا أن تعهد المواهب الفذة يغدو أشدّ جدوى وأثرا كلما بدأ في سن مبكرة. ولا حاجة إلى التنويه هنا بالدراسات التي بيّنت، فيما بيّنت، أثر النقص في التغذية على تكوين الدماغ وأدائه الوظيفي، فسوف نتريث عندها وعند أمثالها في صلب الاستراتيجية. ومن أهمّ تلك الدراسات التي تمت في المكسيك وغواتيمالا وبلاد الغال.

ولعلنا لا نغالي إذا ذكرنا نتائج بعض الأبحاث الحديثة التي تكشف يوما بعد يوم عن **العلاقة بين بيولوجيا الأعصاب والتربية**. بل لعلنا لا نذهب بعيدا إذا نحن أوردنا ما انتهى إليه أحد أصحاب هذه الدراسات حين قال «ربما أصبنا في القول إنك إذا أردت أناسا أذكياء، فإن عليك أن تحضنهم وتداعبهم كثيرا عندما يكونون رضعا وأطفالا في نعومة الأظافر، لأن ذلك يزيد من عدد التوصيلات العصبية التي ينتجها دماغهم». وبعد

هذا وذاك أو لم تبين الدراسات التي أجريت حول «علم نفس الأجنة» أن حال الأم النفسية ذات تأثير على التكوين النفسي للطفل، وأن المنبهات والانفعالات المتكررة الصادرة عن الحامل تستطيع أن تولد لدى الطفل حالا من التخريش وفرط النشاط، بحيث يمكن القول إن طفلا قد يولد قلقا أو مستعدا للقلق على أقل تقدير، لأن أمه لم تكن راضية عن حملها، أو لأنها واجهت خلال الحمل مشكلات انفعالية وصعوبات عائلية؟

والحديث عن نتائج البحث العلمي في ميدان الطفولة وما أسفر عنه من حقائق بالغة الأهمية يستغرق سفرا بكامله بل أسفارا. وسوف يكون الموقد المغذي لسائر فصول الاستراتيجية التي بين أيدينا، ولأمهات نتائجها وتوصياتها. وجلّ ما قصدنا إليه ههنا هو أن نبين أن أهم مسوّغات هذه الاستراتيجية ـ ومن أهم مسوغات العناية بالطفولة على الصعيد العالمي والعربي وبالتالي ـ التقدّم الذي أحرزته الدراسات الخاصة بالنمو وبأشكاله المختلفة، في مرحلة الطفولة المبكرة، وما كشفت عنه بوجه خاص من الدور الحاسم لتنمية الطفولة منذ نعومة الأظافر في بناء الإنسان بناءا سليما وخصيبا، وفي صياغة سلوكه وضروب عطائه في شتى مراحل حياته، وفي صياغة مستقبل المجتمعات ومستقبل الإنسانية بالتالي.

وهكذا تتراكم الأدلة العلمية من فيزيولوجية وغذائية ونفسية، مبينة أفصح بيان أن السنوات الأولى من العمر حاسمة فيما يتصل بتكون الذكاء والشخصية والسلوك الاجتماعي. وإلى جانب الأدلة المعروفة التي تتصل بنمو خلايا الدماغ وتكوينها خلال العامين الأولين من عمر الإنسان، تبين الأبحاث العلمية أن الآثار الحسية الصادرة عن المحيط الخارجي تؤثر في بنية «العصبونات» و«الوصلات الدماغية» والمسالك العصبية في الدماغ وعلى تنظيمها خلال فترة تكون الدماغ هذه. ومن ثم فإن إتاحة الفرص المبكرة للخبرات الحسية الحركية تؤثر تأثيرا إيجابيا في مختلف قدرات التعلّم في الحياة لاحقا بل إن من شأنها أن تعوض ولو جزئيا القصور الناتج عن سوء التغذية في المراحل السابقة.

على أن أهمّ ما كشفت عنه الدراسات الحديثة في ميدان العناية بالطفولة وتنميتها ـ إسعادا لها وإغناء، وإعدادا لما بعدها وتمتينا، وإجزالا لعطائها للمجتمع والإنسانية

وإخصابا ـ حقيقة تكاد تكون محورا لفصول الاستراتيجية كلها وجوهرا تستقي منه معظم أهدافها، ونعني بها الحقيقة الأساسية الآتية : وهي أن نمو الطفل لا يمكنه أن يكون إلا بفضل عاملين متكاملين : أولهما **النضج الطبيعي**. وثانيهما ـ وهو بيت القصيد ـ **التدريب الوظيفي**. وقد يكون من تحصيل الحاصل أن نقول إن مفهوم النضج الطبيعي ينبغي ألا يقود إلى الاعتقاد بأن الطفل يقوى على النمو بفضل إمكاناته الذاتية الخاصة وحدها. ومع ذلك فكثيرا ما يثوي وراء ضعف العناية بالطفولة الأولى وضعف إدراك هذا الترابط الجدلي بين النضج وبين التدريب.

ولا يعني هذا فقط الاستعانة بكليهما، بل يعني ما هو أعمق وأخطر : وهو أن التوافق بين هذين الضربين من النمو ـ ولحاق التدريب بالتالي بالنضج العضوي في الوقت المناسب ـ هو قوام تنمية الطفولة تنمية فعالة، وهو القادر على استخراج ما في الطفولة من طاقات وقوى ووعود على أفضل شكل محكم وإلى أقصى مدى.

وهذا في نظرنا من أهم مسوغات العناية بالطفولة بوجه عام، وبتربية الطفولة في رياض الأطفال وسواها بوجه خاص. ذلك أن يعني ـ في خاتمة المطاف ـ أن ثمة مراحل في حياة الطفل المبكرة يمكن أن نصفها بأنها هي أفضل المراحل الملائمة والحساسة والمجدية من أجل القيام بهذا التدريب أو ذاك، ومن أجل اكتساب تلك المعرفة أو تلك، وأن اكتساب الخبرة والمعرفة خلالها هو الذي يترك أثرا حقيقيا وباقيا.

وهكذا يتبين لنا معنى هام من معاني العناية بالطفل منذ طور مبكر من حياته، وتأخذ هذه العناية بعدا جديدا، ويكتسب التدخل المبكر في تنمية الطفل، من خلال الصلة الجدلية بين نموه العضوي والتدريب الذي يقدم له، مبررا أعمق وأوجب.

5 ـ أثر التربية المبكرة للطفولة في مراحل التربية التالية :

وقد لا تكون ثمة حاجة، بعد هذا المبرر الخاص بما أبرزته الدراسات المتصلة بنمو الطفل من الدور الحاسم لتنمية الطفولة المبكرة في بنائه إنسانا وفي بناء مجتمعه وعالمه، إلى أن نتوقف عند مبرر طالما أشارت إليه الدراسات العديدة، نعني ما للتربية المبكرة للطفل من أثر على حياته المدرسية التالية وعلى تحصيله الدراسي في المرحلة الابتدائية وما بعدها.

وحسبنا أن نقول موجزين، إن تلك الدراسات بينت جميعها أن نتائج التحصيل الدراسي في المرحلة الابتدائية، لدى الأطفال الذين توافرت لهم تربية سابقة على المدرسة الابتدائية وما بعدها، تفوق بشكل واضح نتائج التحصيل الدراسي لدى سواهم.

كذلك بينت دراسات كثيرة في العديد من بلدان العالم أن التربية المبكرة التي تتمّ في رياض الأطفال تؤدي إلى تقليل عدد المتسربين والراسبين وتزيد بالتالي من المردود الداخلي للنظم التعليمية. يضاف إلى هذا أن وراء كثير من البرامج الحكومية المتصلة بالأطفال في العديد من الدول المتقدّمة منطلقا قوامه أن الوقاية من المشكلات في مرحلة الطفولة أقل تكلفة من علاجها بعد ظهورها، وأن التبكير في علاجها إذا ما ظهرت في طور مبكر من الطفولة أجدى وأجزل فائدة.

ويلحق بهذا أن تكافؤ الفرص التعليمية (تكافؤ فرص الحياة بعد ذلك) لا يكتمل إلا بالعناية بهذه المرحلة الحاسمة من حياة الطفل، مرحلة التربية السابقة على المدرسة الابتدائية. ذلك أن مبدأ تكافؤ الفرص لم يعد يعني اليوم مجرد فتح أبواب المدارس (منذ المرحلة الابتدائية بوجه خاص) أمام الأطفال جميعهم، بل أصبح يعني بالإضافة إلى ذلك تكافؤ فرص النجاح، وتجويد نوعية التربية وإفساح المجال أمام ظهور القابليات والمواهب وتنميتها. وللتربية السابقة على المدرسة الابتدائية دور رائد في هذا كله، على نحو ما استبان لنا من ذلك الاستقراء السريع للدراسات المتصلة بنمو الطفل وعلى نحو ما يستبين من سائر الدراسات المتصلة بالتعلّم.

والحق أن الاتجاهات الحديثة تنزع يوما بعد يوم إلى اعتبار مرحلة رياض الأطفال بوجه خاص (فضلا عما قبلها) مرحلة لها نصيبها الكامل في السلم التعليمي، وجزءا لا يتجزأ من مراحل التعليم المختلفة، وخطوة متكاملة مع التعليم الإلزامي والتعليم المستمرّ. بل تعتبرها مرحلة متداخلة ومتشابكة مع مرحلة التعليم الابتدائي، تتأثر بها وتؤثر فيها، وتمهد لها، بل تلتصق بها وتقترب منها شيئا بعد شيء، ولا سيما في الصفوف العليا من رياض الأطفال. حتى إن كثيرا من الدول، ولا سيما المتقدمة تنظر إلى السنة الأخيرة من رياض الأطفال وكأنها من منزلة بين المنزلتين، إذ يتعاظم الارتباط بينها وبين التعليم الابتدائي، ولا سيما في ما يتصل بضروب التدريب الميسرة لتعلّم القراءة والكتابة والحساب.

ولا عجب في هذا كله إذا نحن ذكرنا أن من الممكن أن نلخص أهداف مدارس الرياض في ثلاث : أولها إدخال الطفل في جو المدرسة، ذلك الجو المختلف عن جو المنزل، وبالتالي توفير أجواء جديدة لا بد منها لنموه السليم. وثانيهما تطبيع الطفل اجتماعيا (إن صح هذا التعبير) أي دمجه في المجتمع وثقافته وسماته المميزة شيئا بعد شيء. وثالثها تعليمه وتدريبه، عن طريق جملة من النشاطات من شأنها أن تنمي احساساته وقدرته على العمل وعلى الكلام وعلى التفكير وعلى التخيل والإبداع، كما من شأنها في الوقت نفسه أن تفسح في نطاق خبرته وتجربته، وتجعله قادرا على اكتشاف العالم واكتساب المعارف.

6 ـ المبرر الاقتصادي :

ويؤيد هذا الاهتمام بالطفولة، رعاية وتربية، **مبرر اقتصادي** يجدر بنا أن نتوقف عنده :

وقوام هذا المبرر أن توظيف الأموال في مجال تنمية الطفولة، أيا كانت صعوباته، هو توظيف مثمر كثيرا ما يؤتي ثمراته أضعافا مضاعفة، بل قد يكون من أفضل الاستثمارات الاقتصادية التي يوظفها أي مجتمع، إذا ما توافر التوازن المطلوب بين التكاليف والإنتاج. وهذا التوازن أمر ممكن إذا تمت تعبئة طاقات المجتمع المختلفة، بشريها ومادتها، من أجل التعاون في سبيل زيادة الإنتاج وخفض كلفته ما أمكن ذلك، وإذا ما تمّ اللجوء إلى أساليب عديدة تؤدي في آن واحد إلى الحدّ من الأعباء والكلفة وإلى توفير مشاركة أفضل وأوسع من قبل الأسرة والمجتمع، كما بينت التجارب التي أجريت في العديد من البلدان.

وحسبنا أن نقول ههنا إن من الأمور البديهية أن الإنسان السليم الذي بلغ أقصى مداه بدنيا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا ـ بفضل ما يتوافر له من تنمية منذ الطفولة المبكرة بوجه خاص ـ يملك **قدرة أكبر على الإسهام اقتصاديا وعلى زيادة الإنتاجية**.

وقد بينت الدراسات أن العناية ببرامج الطفولة المبكرة، تلك العناية التي تزيد من قدرة الأطفال البدنية والعقلية، والتي تترك آثارا بالغة في تحصيل الأطفال في الحياة المدرسية كما رأينا، والتي ترفع معدل أدائهم وتقدمهم في التعليم، **تقترن بتغيرات هامة في**

المهارات وفي السلـوك في الكبر، وتعين على تكوين قـدرات خاصـة هامة ذات عـلاقة بالإنتاج : كالقـدرة على تصنيف المعارف تصنيفا ذا مغـزى، وعلى نقل المعرفة من وضـع إلى آخر، وعلى حسن انتـقاء المعلومات واستخدامهـا، وعلى التكيف الثقافي، الخ... وهذا كله يؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي للمجتمع.

وتساعد العناية بتربية الطفولة كذلك على تنمية الاقتصاد عن طريق اشتراك عدد أكبر من **النساء في القوة العاملة**، وعن طريق ما توفره للأكـبر سنا من الإخوان والأخوات من وقت للتـعلّـم والكسب، بدلا من الانصـراف الكلي أو الجـزئـي إلى تربيـة إخـوانهم وأخواتهم الصغار.

ولا ننسى أن الاستـثمـار في مجال تنـمية الأطفـال وتربيتـهم والعناية بهم صحـيا وغذائيا ونفـسيا واجتمـاعيا، منذ نعومة الأظافـر، يمكن أن يؤدي إلى وفرة في التكاليف المالية الملقـاة على عاتق الدولة والمجـتمع : **عن طريق التقليـل من حالات البطالة**، وعن طريق زيادة فعالية النظم التعليمية بفضل تقليل عدد المتسربين، وعن طريق رفع المستوى الصحـي للمواطنين.

وقد أظـهرت دراسـة أجريت في البـرازيل عام 1983 أن برنامـجا مـتكاملا لرعـاية الأطفال وتربيتـهم قبل سن الالتحاق بالمدرسة الابتـدائية قد حقق أرباحا فـاقت تكاليفه، وذلك عن طريق خفض التـكاليف الإضافية الـناتجة عن الرسوب في المرحلة الابتـدائية. كذلك أظهـرت دراسة أخرى أجـريت في الولايات المتحـدة لمعرفة تأثـير التحـاق الأطفال الذين ينتمـون إلى أسر من ذوي الدخل المحدود بأحـد برامج رعاية الطفولة في فتـرة ما قبل المدرسـة الابتدائيـة، أن المنافع التي أدى إليهـا هذا البرنامج تقـدر قيـمتهـا بسبـعة أضعاف تكاليف البرنامج نفسه.

ولئن كان من الصـعب أن نقدر بدقة العوائد الاقـتصادية التي تنجم عن أي استـثمار في المجال الاجـتماعي، بما فـي ذلك رعاية الأطفال الصـغار وتربيتـهم، فإن الكثـير من التقديرات، حيث أجريت، **أفادت أن مردود الاستثمار في برامج الطفولة المبكرة يمكن أن يكون مرتفعا**، ولا سيما إذا توافرت الشـروط العلمية المطلوبة في وضع تلك البرامج وإنفاذها وترشيد الإنفاق فيها.

على أن برامج رعاية الطفولة يمكن أن تؤدي إلى فوائد اقتصادية غير مباشرة، عن طريق ما تحققه من تحسين وتجويد لفعالية العديد من البرامج الأخرى، بفضل التفاعل بينها وبين تلك البرامج، وبفضل «التغذية الراجعة» المتبادلة بينها، إن صح التعبير. من هذه البرامج برامج الرعاية الصحية، وبرامج الخدمة الاجتماعية، وبرامج التنمية الريفية، وبرامج محو الأمية، وبرامج رعاية المعوقين، وبرامج العناية بالموهوبين، وسوى ذلك كثير.

وقد أظهرت دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لبعض برامج التدخل المبكر في رعاية الطفولة أن تلك البرامج تحدث تأثيرات طويلة المدى، منها تحسن المواظبة والتحصيل في المدرسة، وهذا ما وقفنا عنده أكثر من مرة، ومنها زيادة فرص العمل، ومنها انخفاض نسبة الجنوح في فترة المراهقة، ومنها انخفاض حالات الحمل قبل سن المراهقة. وقد اتجهت كثير من الأبحاث المحدثة إلى القول بأن معظم الآثار التي تخلفها الرعاية المبكرة للطفولة آثار بعيدة المدى وباقية، مصححة بذلك ما انتهت إليه دراسات سابقة من أن هذه الآثار قد تكون مؤقتة أو قصيرة المدى.

7 ـ مستلزمات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة :

وإلى جانب هذا المبرر الاقتصادي بصوره المختلفة، لا ننسى مبررا آخر هاما يرتبط به على نحو غير مباشر، وهو ما تستدعيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي طرأت في مختلف بلدان العالم من مزيد العناية بالطفولة المبكرة :

على رأس تلك الظروف الجديدة والمتجددة ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة. فدخول المرأة سوق العمل يتسع في شتى بلدان العالم ـ بما فيها البلدان العربية ـ يوما بعد يوم، لأسباب مادية وثقافية واجتماعية. حتى إن النساء في بعض البلدان يقمن مقام الرجال في بعض الأعمال، كالأعمال الزراعية والعمل في المناجم، بعد هجرة هؤلاء إلى المدن أو إلى الخارج. وهذا كله يلقي على المرأة أعباء إضافية تؤثر في رعايتها للأطفال وتستوجب بالتالي إيجاد بدائل لهذه الرعاية. وكلنا يعلم أن برامج رعاية الأطفال حين ظهرت في العالم الغربي في القرن السابع عشر كانت تهدف إلى مساعدة الأمهات الفقيرات العاملات، عن طريق تأمين «مأوى» لأطفالهن سواء أخذ شكل «مشاغل» يعمل

فيـها الأطفال أو شكل «مـلاجئ» فيها قـسط من التربية. ومن أيـام الصناعي الإنكليزي «روبرت أوين ROBERT OWEN» كـمـا نعلم، ظهـرت «المشاغـل» و«الملاجئ» المرتبطة بالمصانع، لتؤوي أبناء العاملات. وعلى الرغم من تطوّر هذه الصيغة، فقد استمرت وظلت باقية، على أشكال مختلفة، وحتى يومنا هذا في كثير من الدول.

وواضح من تحليل تطوّر التربية السـابقة على المدرسة الابتدائية في البلدان المـتقدّمة بوجه خاص في العـقود الأخيرة، أن هذا التطوّر يسيـر بخطى حثيثة ومـتزايدة. وبعد أن كانت رياض الأطفـال في البلدان المتقـدّمة، قبل الحـرب العالميـة الثانية، تسـتقـبل بوجه خاص أبناء الفئـات الاجتماعـية الفقيرة في المدن، إذ بهـا تشهد، عاما بـعد عام، منذ سنة 1945، تزايدا هائلا في أعداد قاصديها، وأصـبح هؤلاء في الوقت نفسه من المنتمين إلى مختلف الفئات الاجـتماعية. ونستطيع أن نقول اليوم إن رياض الأطفـال يؤمها في معظم الدول المتقدّمة أطفـال من مختلف المناطق الجغرافيـة، ومن مختلف الطبقات الاجتـماعية والثقافـية والعرقية. وجـميع الأطفال تقريبـا يمكثون فيها سنتين عـلى أقلّ تقدير، وعدد كبير منهم يختلف إليها.خلال سنوات ثلاث، وأن 30٪ منهم يرتادونها مدّة سنوات أربع. يضاف إلى هذا تزايد دور الحضانة التي تؤوي الأطفـال منذ سن الولادة حتى الثانية من العمر.

ومن أهمّ الأسباب التي تدفع إلى هذا النزوع المتزايد إلى التبـكير في احتضان الأطفال في مؤسسات عامة منذ الولادة (فضـلا عن رعاية الحامل قبل الولادة) واقع سوق العمل ودخول المرأة هذه السـوق على قدم المسـاواة مع الرجل في شتى الميـادين. ورغم ظهور بعض الاتجاهات في الغرب التي تدعـو إلى عودة المرأة إلى منزلها، ولا سيمـا خلال فترة إنجاب الأطـفال وسنوات رعـايتهم الأولى حـتى سن دخول المدرسـة الابتدائيـة، ورغم ظهور كثـير من القوانين والتشريعـات التي تقدم للمرأة تعويضات ومكافـأة مجزية في حال تركـها العـمل (مؤقـتا، ومع حق العـودة) من أجل رعاية أطفـالها، مـا يزال الواقع الاقتصـادي والثقافي يعزز اشـتغال المرأة على قدم المسـاواة مع الرجل، بل ما يزال هذا الواقع في بعض البلدان الغربية يـنظر إلى عمل المرأة باعتباره مظهرا أسـاسيا من مظاهر حريتها.

وعلى الرغم من التباين بين دول العالم في هذا المجال، وعلى الرغم من أن البلدان العربية ما تزال في المراحل الأولى من دخول المرأة سوق العمل، وان تكن معدلات اشتغال المرأة تتزايد تزايدا واضحا يوما بعد يوم، فإن مختلف الدول سائرةٍ فيما يبدو عاجلا أو آجلا نحو الاتساع المتعاظم والسريع في معدلات عمل المرأة ودخولها سوق العمل، في شتى الميادين. وهذا كله يفرض عناية متزايدة بمؤسسات رعاية الطفولة المبكرة وتربيتها، ويفرض توليد صيغ جديدة توفر التكامل بين تغيّر دور المرأة في تربية الطفل بسبب دخولها سوق العمل وبين تطوير برامج رياض الأطفال ودور الحضانة وسواها من المؤسسات العامة المعنية بالطفل، بحيث يتحقق التكامل بين الجانبين.

ولا يعني هذا التقليل من دور الأمّ، فدورها حاسم وأساسي في تربية الطفل، أيا كان شكل الرعاية الاجتماعية التي تقدم له. بل إن ثمة علاقة أساسية ينبغي أن تقوم بين مؤسسات رعاية الطفولة بأشكالها المختلفة، وبين تدريب الاباء والأمهات على دورهم الجديد، دور التعاون مع تلك المؤسسات، وعبرها وفيها، في ميدان رعاية الطفولة وتربيتها. وسوف نرى فيما بعد كيف أن الاهتمام بتدريب الآباء والأمهات من أجل الاضطلاع بدورهم الأساسي في رعاية الطفل بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، شرط أساسي من شروط نجاح أي رعاية أو تربية للطفولة، سواء في رياض الأطفال أو قبلها. وما دامت رعاية الطفل وتربيته عملية شاملة متكاملة، تشمل جوانب حياته الجسدية والنفسية والاجتماعية المختلفة، وما دامت الرعاية الصحية والتغذية على أقلّ تقدير، مقومات أساسية من مقومات رعاية الطفل وتربيته، فإن دور الأسرة يظل دورا أساسيا.

وكل ما في الأمر أن ازدياد مشاركة المرأة في قوة العمل يملي اهتماما متزايدا بمؤسسات رعاية الطفولة وتربيتها عددا وشكلا ومحتوى، ويجعل دور الآباء والأمهات دورا يتمّ عن طريق تلك المؤسسات المختلفة، كما يجعل دور تلك المؤسسات متطورا ومتجددا تبعا لظروف العمل المحدثة التي يعمل فيها الآباء والأمهات.

ومن التغيرات الاجتماعية التي تبرر مزيدا من العناية بالطفولة وبالتربية السابقة على المدرسة الابتدائية، **التحول الذي جرى في هيكل الأسرة** والذي يسري إلى مجتمعات

البلدان المختلفة يوما بعد يوم. ونعني به ظهور «الأسرة النووية» أو «**الأسرة المصغرة**» كما يقولون، المكونة من الأب والأم والأولاد، وحلولها محلّ الأسرة التقليدية الواسعة التي تضمّ، فوق ذلك، الأجداد والأخوة والأعمام والعمّات والأخوال والخالات، الخ... فقد كان الطفل في تلك الأسرة الواسعة كما نعلم، موضع عناية أفراد الأسرة جميعهم. والانتقال إلى الشكل الحديث من الأسرة يستلزم توفير أجواء اجتماعية وثقافية وعاطفية تحلّ محلّ ما كانت توفره الأسرة التقليدية (على نحو قد يخطىء وقد يصيب). وقد أصبحت مهمة الأسرة الحديثة شاقة، ولا سيما عندما يعمل الأب والأم خارج المنزل. فعليهما أن يوفرا للطفل الصحة والتربية والايقاظ الفكري والعطف والأمن وسوى ذلك. الأمر الذي يستدعي بالضرورة تزايد أعداد المؤسسات النظامية وغير النظامية التي تساعد الوالدين في أداء هذه المهمة.

يضاف إلى هذا أن الأسر الحديثة تعيش في بيوت (بل شقق) صغيرة غالبا، تحول دون انطلاق الطفل ولعبه، وليست فيها أو قربها غالبا أماكن للعب، مما قد يدفع الأطفال إلى ارتياد الشوارع المحيطة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر كبيرة.

وبين الظروف الاجتماعية الهامة التي تملي المزيد من الاهتمام بالطفولة وتربيتها ورعايتها، **أننا نعيش في عالم تغير تغيرا مغذّا في سيره**، وأن علينا بالتالي أن نقدم للأجيال، منذ تباشير الطفولة، **تربية من أجل عالم متغير ومن أجل تغيير هذا العالم في آن**. وللتربية السابقة على المدرسة الابتدائية دور أساسي في هذا المجال، ولا سيما حين تقدم للطفل **الشعور بالأمن العاطفي**، ذلك الشعور الذي يحتاج إليه من أجل قبول التغير واستقباله بطمأنينة وثقة، ومن أجل المشاركة فيه بالتالي.

وأهم ملامح التغير السريع في عصرنا كما نعلم، التغيّر التقاني. وهذا التغيّر يستلزم أن يحيا الطفل منذ نعومة الأظافر في جو مشبع بروح التقانة. ومن هنا لا تصيبنا الدهشة حين نرى، في بعض البلدان المتقدمة، أن المهندسين والعلماء والتقنيين يؤمون رياض الأطفال ليطلعوا الأطفال الصغار على روح العلم الحديث وعلى ماهية التقانة الحديثة. وقد شاع استعمال كلمة «تقانة» (تكنولوجيا) منذ الستينات. وتطوّر معناها يوما بعد يوم، وأصبحت تعني بناء الأدوات والآلات، أي بناء أشياء معدّة من أجل غرض

محدد. وهي بهذا تشتمل على القدرة على تصوّر هذه الأشياء وتحقيقها. وثمة، كما نعلم، علاقة متبادلة بين العلوم (ولا سيما العلوم الفيزيائية) وبين التقانة : فاكتشاف القوانين الطبيعية المتصلة مثلا بالتوازن والجاذبية وسقوط الأجسام وصلابة المواد وليونتها، هو من نطاق الفيزياء. أما استخدام هذه الخصائص عند بناء الأشياء وفبركتها فهو من شأن التقانة.

ومن أهمّ أغراض تربية الطفولة في عصرنا **جعل الأطفال يتعرفون على سير العمليات التقانية**، استنادا إلى مراكز اهتمامهم. وسنرى وسائل ذلك فيما بعد. وما يعنينا هو أنه من المبررات الهامة للعناية بالأطفال تربيتهم، ولا سيما في البلدان النامية التي تعمل جاهدة من أجل دخول عصر العلم والتقانة، توطئة علم التقانة لهم، وألفتهم له، وتيسير اندماجهم مع العصر، تأثرا وتأثيرا، بفضل ذلك ويعزز هذا المبرر أن الأطفال، كما سنرى قادرون، حين تتاح لهم التربية الملائمة والوسائل الصحيحة، على تعلم واستيعاب كثير من المواقف والأعمال التقانية : كالوظائف التقانية المتصلة بالحركة، وكتحول الطاقة، وكمبدأ التوازن والسكون، وكتحول المادة، وكتغير المتحوّلات (كالماء والهواء) وسوى ذلك.

ولا ننسى بعد هذا أن تكون مثل هذه الاتجاهات والمواقف التقانية لدى الطفل منذ الصغر من أفضل الوسائل لمقاومة العزوف عن التعليم المهني والتقني، ولا سيما في البلدان النامية وفي البلدان العربية، حيث يحمل الكثيرون الإرث القبلي القديم الذي كان يرى في المهنة امتهانا وفي الحضر احتضارا، والذي يحقر العمل الحرفي، والذي يعيّر فرزدقه جريره بأنه «القين وابن القين». وهكذا فإن من شأن إدخال الطفل في عالم التقانة يساعد على توجيه الطلاب في المراحل التالية نحو الدراسات المهنية والتقنية والتقانية، وأن يساعد بوجه خاص على تنويع التعليم الثانوي وتفريعه وعلى تعزيز الدراسات العلمية والتقانية في التعليم العالي. وهذا كلّه يؤدي إلى تلبية حاجات سوق العمل المتجددة والقائمة بوجه خاص على العلم والتقانة.

ولا ننسى أن نضيف إلى عوامل التغير هذه جميعها، عاملا قد يبدو بعيدا عنها، على الرغم من أنه ذو صلة غير مباشرة بها. ونعني به العامل السكاني الديمغرافي. ذلك أن

تناقص معدلات وفيات الأطفال (والأطفال الرضع بوجه خاص حتى نهاية السنة الأولى من العمر)، بلغ أكثر من النصف خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد ارتفع معدل البقاء من (5 من 6) عام 1960 إلى (12 من 13) عام 1992 وهكذا أصبحت نسبة الأطفال الذين في مرحلة الطفولة المبكرة (من الولادة حتى السادسة من العمر) تمثل نسبة عالية من السكان، تختلف دون شك من بلد إلى بلد، ولكنها تتراوح بين 10٪ و20٪ من جملة السكان. وغني عن القول إن معظم البلدان النامية (ومن بينها البلدان العربية) تتصف بفتوة السكان وبالنسبة الكبيرة لفئة العمر (صفر ـ 6) بالقياس إلى مجموع السكان (وهي نسبة تتحلّق حول 20٪).

وهذا كله يفرض التوسع في برامج الأطفال، وإن كان هذا التوسع يلقي في الوقت نفسه أعباء ثقيلة على الحكومات والمجتمعات. وهي أعباء يمكن التخفيف من وطأتها، كما سبق أن قلنا عابرين، عن طريق ترشيد الإنفاق، وتجويد محتوى البرامج، وإشراك العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية، وتشجيع العمل الطوعي في رعاية هذا العدد الكبير المتزايد من الأطفال وتربيتهم، (على نحو ما جرى مثلا في إنكلترا حيث قامت مؤسسات تشبه التعاونيات من أجل رعاية الأطفال الذين تعمل أمهاتهم في أماكن نائية)، بل عن طريق إشراك الوالدين في تربية أطفالهم داخل المؤسسات المعنية، أو الاستعانة بالأشخاص المسنين (كالأجداد والجدات مثلا)، الخ...

8 ـ المبررات الخاصة بالوطن العربي :

تلك هي أهم المبررات التي تدعو إلى مزيد العناية بالطفولة وتربيتها في شتى ديار العالم. وهي ـ كما نرى ـ مشتركة بينها جميعها، رغم تفاوت أوزانها بتفاوت الدول وأوضاعها، ورغم اختلاف الأسبقية التي لكل منها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بوجه خاص.

ومن هنا لن نتريث عند المبررات الخاصة التي تسوغ الاهتمام بالطفولة ورعايتها في الوطن العربي، فهي لا تختلف إلا في الحدة والشدة عن المبررات العامة التي أتينا على ذكرها..

على أن ثمة مبررات إضافية خاصة تدعو إلى زيادة الاهتمام برعاية الطفولة وتربيتها في البلدان العربية، لن نتوقف طويلا عندها هنا، وسوف نراها مفصلة عند الحديث عن واقع التربية السابقة على المدرسة الابتدائية في الوطن العربي، وعند تحليل ذلك الواقع واستخلاص الدروس منه.

وحسبنا أن نذكر هنا مبررا أساسيا يكشف عن تحليل الواقع العربي، فيما يكشف، ونعني به **التخلف الكبير في أعداد الأطفال الذين يؤمون رياض الأطفال** أو الذين يتلقون أي نوع من أنواع الرعاية منذ الولادة وحتى السادسة من العمر، في معظم البلدان العربية. ولئن كانت العناية بهذه المرحلة، مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، تتسع وتشتد في البلاد العربية جميعها يوما بعد يوم، فإنها ما تزال مقصرة تقصيرا بينا عن الشأو المطلوب، ومقصرة بوجه خاص عما يستلزمه تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي وواقع العمالة في تلك البلدان، فضلا عما يستلزمه بناء المستقبل العربي والإعداد للقرن الحادي والعشرين من جهد خاص في هذا السبيل. ورغم التقدم الذي حصل، فإن نسبة الملتحقين برياض الأطفال من الفئة العمرية (3 ـ 6)، كما سنرى، لا تتجاوز في العديد من البلدان العربية 10٪ (بل تقل عنها كثيرا في بعض الحالات)، يستثنى من ذلك معظم دول الخليج العربية، ولا سيما الكويت. وفي جملة الوطن العربي لا يتجاوز المعدل المتوسط لنسبة الملتحقين هذه (15٪).

يضاف إلى هذا، كما سنرى، أن التباين **في هذا المجال ما يزال قائما في البلد الواحد** بين الذكور والإناث، وبين أبناء البيئات المختلفة (من ريفية وحضرية وبدوية)، وبين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة (من موسرة وفقيرة ومتوسطة).

زد على ذلك أن **القطاع الخاص الأهلي** ما يزال في كافة الدول العربية (عدا الكويت) يستأثر بالنصيب الأوفى من رياض الأطفال، بينما لا يضم القطاع الحكومي في معظم الدول العربية إلا جانبا ضئيلا منها.

وفوق هذا وذاك، بل قبل هذا وذاك، يشكو المستوى النوعي للتربية التي تقدم في مرحلة رياض الأطفال هذه في الوطن العربي، نقصا واضحا بل فاضحا أحيانا، يتجلى في كثافة الفصول، والعجز الكبير في عدد المعلمات والمربيات المتخصصات وفي عدد

المديرين الصالحين والمديرات الصالحات (فضلا عن الموجهين والمشرفين وسواهم)، وفي عدم صلاح المباني المدرسية غالبا (تربويا وصحيا وأمنيا)، وفي عدم توافر المناهج الحديثة في معظم الأحوال، وفي العجز عن مجاراة مستلزمات ما تكشف عنه دراسات نمو الطفل من حقائق جديدة، وفي غير تلك من النقائص والمثالب التي سيأتي تفصيل الحديث عنها.

هذا الواقع الكمي والنوعي الذي ما يزاد مترديا في معظم أقطار الوطن العربي، رغم ما أصابه من تطور في السنوات الأخيرة، هو المبرر الجامع لسائر مبررات وضع «الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على التعليم الابتدائي) وهو الذي دعا المسؤولين في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية إلى الانطلاق من أجل إنجاز الاستراتيجية التي بين يدينا. ولا مراء في أن ثمة إجماعا لدى الدول العربية جميعها، ولدى المؤسسات العربيةالمعنية بالطفولة، على الأهمية البالغة لوضع مثل هذه الاستراتيجية وعلى ضرورة الإسراع في استخراج نتائجها وتوصياتها من أجل وضعها موضع التطبيق.

وهكذا **يشكل العمل العربي المشترك** أداة أساسية في إنفاذ هذه الاستراتيجية، كما سنرى. وهو بذلك يكون في الوقت نفسه مبررا أساسيا وهاما من أجل وضعها. ذلك أن الصعوبات المالية والمادية والتربوية التي تجعل من رسم استراتيجية واقعية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية في الوطن العربي أمنية لا يسهل تحقيقها، تجد في العمل العربي المشترك في هذا السبيل ما يقدم عونا كبيرا على تذليلها. ومن هنا نستطيع أن نقول في خاتمة المطاف إن وجود عزم شديد لدى الدول العربية على تضافر الجهود الوطنية، والجهود العربية المشتركة في آن واحد، من أجل تنمية التربية السابقة على المدرسة الابتدائية والارتفاع بشأنها، هو المبرر الرئيسي الحاسم الذي يبرر الإقدام على وضع الاستراتيجية التي بين يدينا. فلولا إدراك الدول العربية جمعاء إدراكا متزايدا لأهمية العناية بالطفولة، ولولا إيمانها بأن في وسعها أن تخطو خطوات واسعة وعميقة في هذا الشأن، ولولا إدراكها بأن ذلك كله يتطلب تفاعل الجهد الوطني القطري مع الجهد العربي المشترك، لولا ذلك كله لما كان لهذه الاستراتيجية أن تجد طريقها إلى النور، ولن يكون لها أن تجد طريقها إلى التطبيق.

حقا إن الإيمان العـربي بالطفولة والعزم على تعبـئة الجهد العـربي المشترك من أجل إنقاذ الطفـولة العربية وتنمـيتها يـأتيان على رأس مبررات الاسـتراتيجـية ويكونان في الوقت نفسه أداتها وأملها.

ويزيد في أهمـيـة هذا المبرر أن الـبلدان العربيـة حين تعـزم على صـياغـة مـثل هذه الاستراتيجية العربية الشاملة، يشـد من عزمها بوجه خاص حرصها على أن **تكون هذه الاستـراتيجية عـربية الطابع**، غير مـقلدة ولا ناقلة، تأخذ بمعطيات التجـربة العربية والعالمية في ميـدان تربية الطفولة ورعايتها، وتضـعها في إطار ثقافتهـا الذاتية، العربية الإسلاميـة. وإذا كانت حقوق الطـفولة حقوقا لا مـراء فيها، أكـدتها الشرائع والثـقافات والقوانين في كل عصر ومصر، فإن تنمية الطـفولة ورعايتها وتهذيبها لا يمكن أن تجدي وتثمر إلا إذا التصقت بثقافة الأمة، وبالأهداف الكبرى التي ترسمها كل أمة لنفسها. ومن خلال ارتباط الطفل بثقافـة أمّته يتمّ عطاؤه الأفضل للإنسانية جميـعها، ويردفها بالغنى والثراء الخصيب من خلال لونه الثقافي المتميز.

وقد سبق أن رأينا أن على رأس مبررات العناية بالطفولة وتربيتها، في بلدان العالم جميـعها، المبرر الخلقي والاجـتماعي الذي يرتد في نهاية الأمـر إلى تربية الطفل ـ عن طريق تراثه وقيم مجـتمعه وآفاق مستـقبل هذا المجتمع ـ على القيم الإنسانيـة الرفيعة والمبادئ الخلـقية اللازمـة لبقـاء الإنسان وتطوره، ولسـلامة المجتـمعات وتمـاسكها وإجزال عطائها، بفـضل ارتباطها بأهداف عليا تعمل لهـا، أي بفضل عملها عمـلا غائيا «قصديا».

وأخـيـرا لعل من يقف على المبـررات التي جـعلنـاها منطلقـا للاهتـمـام بوضـع هذه «الاستراتيـجية العربية للتربيـة السابقة على المدرسة الابتدائية»، يراوده شـعور صائب بأن هذه الاستراتيجية، تربو في أهميتـها على أي استراتيجية أخرى، بل هي شرط لازم لنجاح سائر الاسـتراتيجيـات التربوية وغير التربـوية، على الرغم من أنها تعنى بمرحلة الطفولة التي قـد تبدو لكثيرين، رغم كـل شيء، وكأنها في منزلة تقصـر عن سواها من المراحل، أو كأنها جهد صـغير ما دام يعنى بالصغار، ويبتعد عن همـوم الكبار الأساسية وشؤونهم العليا.

والحق، أن البدء الصحيح في مجال تنمية أي مجتمع لا بد أن يكون منذ البداية، وإن تربية الطفولة شرط لازم لنجاح أي تربية ولتحقيق أي تنمية. صحيح أن جوانب التنمية مؤتلفة ومتشابكة، وأن الصلة بينها صلة دائرية لا خطية. وصحيح أن العناية بالطفولة تستلزم العناية بسواها، كما أن العناية بسواها تستلزم العناية بها. غير أن هذا يعني شيئا واحدا لعله من باب تحصيل الحاصل، هو أن يقوم جهد مشترك متآخذ في شتى جوانب التربية والتنمية، أحد عناصره الأساسية تربية الطفولة. فكل شيء مرتبط بكل شيء، في ميدان التربية أو سواه.

ولقد دلّتنا نتائج البحث في مجال نمو الطفل وحياته الجسدية والنفسية والعصبية وسواها على أن دور تنمية الطفل دور حاسم، وأن وقايته لها ما بعدها، وأن سلامة تكوينه تعني سلامة تكوين المراهق والراشد، وأن تفجير إمكاناته وقوى الإبداع لديه تعني في خاتمة المطاف تفجير إمكانات المجتمع كلها ودفعه إلى الابتكار والتجديد، وأن بناءه ـ بوجيز العبارة ـ يعني بناء المستقبل. كذلك تدلنا مراقبة عوامل التخلّف في البلدان النامية بوجه خاص أن التخلّف الحقيقي يبدأ منذ الطفولة، وأن القضاء عليه والسير في ركاب التقدم يشترطان أول ما يشترطان رعاية الإنسان منذ ولادته (بل قبل ولادته)، وضمان بقائه وتغذيته ورعايته رعاية صحية، وتعهد تربيته تربية علمية سليمة، وتحقيق تفاعله الخلاق مع مجتمعه وإرثه الثقافي والأخلاقي.

ومن هنا يحق لنا القول إنّ **استراتيجية تربية الطفل العربي هي أم الاستراتيجيات**، وهو قول يذكرنا بنظير له شاع وذاع في الأدب التربوي هو القول إن الطفل أبو الراشد.

وقد لا نجد الكثيرين ممن ينكرون هذه الحقائق كلها. والكثرة الكاثرة من الناس تدرك أهمية الطفولة ولا تماري في شأن العون الذي ينبغي أن يقدم لها، وإن لم تنزلها المنزلة التي تستحقها.

ويصدق هذا على البلدان العربية وعلى سواها. وأمام هذه الحقيقة لا بد لنا أن نتساءل: لماذا لا تلقى إذن برامج رعاية الطفولة ورعايتها ما تستحقه من دعم وتطوير؟ وما الذي يحمل الكثير من المسؤولين عن التربية في البلاد العربية وسواها من البلدان النامية على أن ينزلوا مرحلة رياض الأطفال وما قبلها منزلة دون سواها من مراحل التربية، وأن

يوفروا لها من المال والجهد أقل بكثير مما يوفرونه لغيرها؟ المسألة كلها تكمن في الجواب على هذا التساؤل؟

9 ـ المسألة :

ولن نتحدث هنا عن جملة الأسباب التي تكمن وراء هذه الحقيقة : كضعف الوعي أحيانا بأهمية الطفولة وتربيتها لدى الاباء والأمهات وكثيرمن أفراد المجتمع ـ وكالعجز عن إدراك أبعاد العناية بالطفولة ومضمونها وبرامجها وأبعادها وآثارها، وعن تبين نتائج التدخل المبكر في ميدان رعاية الأطفال ـ أو كالتساؤل عن المبرر الاقتصادي لرعاية الطفولة وعدم إدراك ما تمثله من توظيف مثمر للموارد المالية والبشرية ـ أو كالاعتقاد بأن مثل هذه التربية من شأن الأمّ، وبأن رعاية الأطفال يمكن أن تتوافر في المنزل إذا أحجمت الأمّهات عن الخروج إلى ميادين العمل ـ الخ...

وحسبنا أن نشير إلى سببين أساسيين يقودان إلى قصور العناية بهذه المرحلة في البلدان العربية :

أوّلهما عدم توافر الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة، مهمة تقديم رعاية متصلة وتربوية ممتدة خلال سنوات الطفولة الست الأولى بل حتى خلال السنتين أو الثلاث التي تشملها رياض الأطفال، تعنى بحوالي (20٪) من السكان إن هي أرادت أن تبدأ البداية المبكرة المرجوة منذ الولادة.

ذلك أن الكثير من الدول العربية تنوء تحت ثقل الأعباء المالية الكبيرة التي يتطلبها تحقيق الإلزام في التعليم وما يرافقه من تعميم التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة، وفتح أبواب التعليم العالي وتنويع مؤسساته واختصاصاته، فضلا عن تعليم الكبار ومكافحة الأمية وسائر أشكال التعليم غير النظامي ومختلف أنماط الإعداد والتدريب قبل دخول سوق العمل وأثناءه وبعده. ولا سيما أن العبء الملقى على عاتق الدول العربية في هذه الميادين التربوية جميعها أكبر بكثير من العبء الملقى على عاتق الدول المتقدّمة، وذلك بسبب فتوة السكان في الوطن العربي وارتفاع نسبة الأطفال الذين دون العشرين من العمر ارتفاعا مخيفا (حوالي 57٪ من مجموع السكان).

وهي بالتالي تفعل هنا ما فعلته أو ما تزال تفعله في ميدان مكافحة الأمية. فكثيرا ما ساد الاعتقاد لديها خطأ بأن تعميم التعليم الابتدائي أولى بالتقديم على مكافحة الأمية، وأن هذه المكافحة ينبغي أن تأتي بعد الخلاص من نبع الأمية الأساسي المنطلق من الأعداد التي يتاح لها دخول التعليم الابتدائي. ولا حاجة إلى القول إن هذا القول قد ثبت بطلانه، ولا سيما بعد الدراسات الكثيرة التي ربطت ربطا وثيقا بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين مكافحة الأمية لدى الذين هم في سن العمل بوجه خاص، والذين تتكون منهم القوة العاملة المنتجة في شتى الميادين.

ومثل هذه المحاكمة كثيرا ما يسوقها المعنيون بالتربية لدى الحديث عن التوسع في رياض الأطفال وشتى أنواع الرعاية والتربية السابقة على المدرسة الابتدائية. بل كثيرا ما تبدو لهم هذه الحجة أصدق في حال التربية المبكرة للأطفال منها في حال مكافحة الأمية.

ومرد هذا في خاتمة المطاف إلى أن كثيرا من المعنيين بأمور التربية قلما تستبين لهم على نحو واضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتربية المبكرة للأطفال، على خلاف ما هي عليه الحال في مكافحة الأمية، حيث يبدو إدراك المردود الاقتصادي أكثر وضوحا. فآثار التربية المبكرة في الطفولة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية، يصعب تحديدها وإدراكها بالتالي إدراكا ملموسا، بل قياسها. ومن المتعذر تقديم براهين مشخصة أو حسابية تبرر الكلفة التي تنفق على تربية الأطفال المبكرة.

على أن وراء هذا التشكيك بالجدوى الاقتصادية لرياض الأطفال وما يسبقها جهلا بالحقائق العلمية التي تبين، على نحو كيفي لا كمي، أهمية رعاية الطفولة وتربيتها، على نحو ما رأينا في الحديث ما كشفت عنه الدراسات الخاصة بنمو الطفل وعلم نفس الطفولة وعلم الأعصاب وسواها، ولا حاجة إلى تكرار الحديث عنها ههنا. وحسبنا أن نقول إن معظم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها التربية بوجه عام، وتربية الطفولة بوجه خاص، آثار لا تقاس بمقياس ولا توزن بميزان، رغم تقدم الدراسات الخاصة باقتصاديات التربية من الحرب العالمية الثانية. والحقيقة العلمية ليست وحدها دوما تلك التي تقاس وتوزن. بل لعل الآثار غير المنظورة في سائر ميادين البحث الإنساني هي الأهمّ والأجدر بالعناية.

والسبب الثاني الذي يدعو الحكومات إلى إرجاء العناية بالتربية السابقة على المدرسة الابتدائية أو عدم إيلائها الأولوية التي تستحقها، ونعني به اضطلاع القطاع الأهلي بمعظم أعباء هذا القطاع (بل بكلها في بداية الأمر). ولا ضير في ذلك حين يتوافر إشراف تربوي سليم من قبل الدولة على المؤسسات الأهلية، وعندما تكون هذه المؤسسات جيدة المستوى ومفتوحة للجميع. والواقع غير ذلك. فإشراف الدولة غالبا غائب أو ضعيف. والمؤسسات الأهلية نوعان : نوع للخاصة من الناس، يؤمه أولاد الأثرياء، وقد تتوافر في بعضه شروط تربوية جيدة، وإن تكن معظم هذه المؤسسات تعنى بالمظهر أكثر من عنايتها بالمخبر، وكثيرا ما تكون مؤسسات أجنبية. ونوع للعامة من الناس، يؤمه غالبا أولاد متوسطي الحال وأولاد الفقراء، وهو غالبا سيئ المظهر والمخبر، ولا يتوافر فيه الشروط التربية اللازمة، فضلا عن الشروط الصحية، وكثيرا ما يأخذ شكل مأوى (زريبة كما يقال) يلم الأطفال الذين يتعذر على ذويهم إبقاؤهم في المنزل، بسبب عمل أهلهم غالبا أو لأسباب أخرى، وقلما تتوافر فيه الحدود الدنيا من الأجواء التربوية السليمة.

ويبقى السؤال بعد ذلك : ما الحلّ؟ ما العمل وكثير من الحكومات عاجزة عن توفير التمويل اللازم لهذه التربية السابقة على المدرسة الابتدائية، حتى وإن قرت القناعة لديها بأهميتها؟

والجواب على ذلك سوف نستخلصه فيما بعد، عبر فصول الاستراتيجية، من تقري الواقع العربي، ومن بعض الحلول التي تحاول أن تصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، عن طريق ترشيد الإنفاق، وعن طريق اللجوء إلى برامج مشتركة بين رعاية الطفولة والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وعن طريق البحث عن صيغ تؤدي إلى إشراك الوالدين إشراكا فعليا في رعاية الطفولة وتربيتها داخل المؤسسات التربوية وخارجها، وعن طريق العمل الطوعي أو العمل التعاوني، وغير ذلك.

وحسبنا ههنا، في معرض الحديث الإجمالي عن مشكلة ضعف الجهود التي تبذلها الدول العربية (وسواها من البلدان النامية) في ميدان تربية الطفولة المبكرة، وذلك بسبب ما تتعلل به من أعذار تتصل بعدم توافر الموارد المالية اللازمة، أن نقدم بعض الأجوبة والمبادئ العامة التي نجدها ضرورية :

* من المهم أن نذكّر أولا بحقيقة عامة أساسية، وهي أن المشكلات المالية للتربية إجمالا ـ الناجمة عن الانفجار الطلابي الناجم بدوره عن الانفجار السكاني وعن تعاظم الطلب الاجتماعي على التعليم ـ مشكلات ينبغي التفكير أولا وقبل كل شيء في حلها عن طريق تجويد نوعية التعليم. فتجويد نوعية التعليم هو الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حين يقضي على الهدر الناجم عن الرسوب والتسرب وسواهما، وحين يلجأ إلى صيغ تعليمية غير تقليدية تؤدي إلى تعليم عدد أكبر من الطلاب تعليما أفضل بإمكانات بشرية ومادية ومالية أقلّ (كالمدرسة بلا صفوف، والتعليم عن طريق فريق من المعلمين، والتعليم عن طريق الوسائل السمعية والبصرية وعن طريق استخدام سائر الأساليب التي تيسرها «تكنولوجيا التربية»، الخ...) وقد زال الوقت الذي كان يظن فيه أن التعليم الأفضل هو التعليم الأكثر كلفة. بل أثبتت التجارب في العديد من الدول (وفي الولايات المتحدة نفسها) أن العكس هو الصحيح.

أما كيف نلجأ إلى تجويد النوع في ميدان التربية السابقة على المدرسة الابتدائية بوجه خاص، من أجل التغلب على مشكلات الكم وما يتبعها من نقص في الموارد المالية، فهذا ما سيأتي الحديث عنه فيما بعد. وحسبنا ههنا أن نقرر المبدأ.

* كذلك من الضروري أن نشير هنا إلى ما يحققه التعاون العربي في ميدان التربية السابقة على المدرسة الابتدائية، من اقتصاد في الإنفاق، ومن إخصاب مادي ومعنوي متبادل. فتبادل الخبرات، والقيام بأبحاث مشتركة في ميدان تنمية الطفولة وعلم نفس الطفل العربي والأوضاع الاجتماعية للطفل العربي، وفي مجال إعداد معلمي الرياض، وفي ميدان ثقافة الطفل وأدب الأطفال، وتربية الأطفال المعوقين ورعاية الموهوبين...، أمور تؤدي كلها في النهاية إلى حسن استخدام الأموال المتاحة، وإلى عدم تكرار الجهود البشرية والمالية اللازمة لرسم الغايات والمناهج السليمة لرياض الأطفال ولاستخراج أفضل النتائج من القدر المتاح من الأموال.

* وقد لا يكون من باب الخيال أن نذكر أخيرا أن ما ينفق من مال جم على تربية الأطفال تربية سليمة مبدعة، مفتقة لإمكاناتهم ولقوى الإبداع لديهم، قد يبدو يسيرا

إذا قيس بما يمكن أن تؤدي إليه مثل هذه التربية المفجرة للطاقات من ظهور عباقرة كبار في شتى الميادين، يفوق عطاؤهم المادي نفسه لبلادهم ما ينفق على تربيتهم ورعايتهم أضعافا مضاعفة.

ونتساءل، ما هو مصدر ثروات الشعوب الغنية؟ أفلا يرتد التسابق الاقتصادي بينها إلى التسابق على إجزال الثروة العلمية والتكنولوجية، عن طريق إجزال العطاء اللازم لتكوين الثروة البشرية المبدعة؟

10 ـ أهداف الاستراتيجية :

لقد بينت لنا المسوغات التي أتينا على الحديث عنها، والمتصلة بأهمية تقديم الإعداد والتربية اللازمة للطفولة المبكرة، عن طريق رياض الأطفال طالت أو قصرت، وعن طريق ما يسبقها بدءا من الولادة (بل قبلها)، أن وضع «استراتيجية عربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية» ليست مطلبا أساسيا وجوهريا فحسب، بل هو خطوة لازمة لا مندوحة عنها في هذه المرحلة من حياة الأمة العربية التي تطمح فيها إلى أن تشق طريق التقدّم بخطى واسعة، وعازمة على بناء مستقبلها. بناء علميا جادا، وسط التقدم والتخبط العالمي، وفي قلب الزحام بين الأمم من أجل الثروة والقوّة.

ونستخلص من المسوّغات التي أتينا على ذكرها ـ سواء كانت أخلاقية أو تربوية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديمغرافية أو علمية تقانية أو سوى ذلك ـ أن هذه الاستراتيجية الخاصة بالتربية السابقة على المدرسة الابتدائية تحتل مكان الصدارة بين سائر الاستراتيجيات، على الرغم من الأخذ والعطاء المتبادلين بين الاستراتيجيات جميعها.

غير أن هذا الشأن الذي تحتلّه تربية الطفولة لا يتحقق بمجرّد التوسّع في برامج رعاية الطفولة وفي مدارس الرياض وسواها. بل إن مكانة هذه التربية تجعل الاهتمام بمضمونها ومستواها وأهدافها أكبر شأنا وأعظم خطرا. فتربية الطفولة التي تحدثنا عن مبرراتها، والتي رأينا كيف تؤتي ثمراتها أضعافا مضاعفة «كحبة أنبتت سبع سنابل»، وكيف تترك آثارا بعيدة المدى لدى الإنسان والمجتمع، نقول إن تربية الطفولة هذه التي يرجى لها أن تخصب وتمرع، ليست أي نوع من تربية الأطفال، بل لا بد أن تكون تربية علمية سليمة وحديثة، ولا بد أن تتوافر في برامجها وأبنيتها وأهدافها ونظمها التربوية

الشروط النوعية اللازمة الكفيلة بأن تجعلها أداة حقة من أدوات تنمية الفرد والمجتمع إلى أقصى مدى ممكن. فنحن لا نستخرج من الأشياء إلا ما نضعه فيها.

ومعنى هذا أن **تجويد مستوى رياض الأطفال** وسواها، وفق أسس علمية تربوية سليمة، هو الهدف الأكبر لأي استراتيجية في هذا المجال.

ومن هنا حرصت الاستراتيجية التي بين يدينا على أن توجه جلّ اهتمامها إلى ما كشفت عنه الدراسات الحديثة من حقائق تربوية علمية تتصل بنمو الطفل في السنوات المبكرة من حياته، لتجعل من ذلك منطلق بحثها في شتى الجوانب المتصلة برياض الأطفال وبتربية الطفولة المبكرة : كالمناهج، وإعداد المربين والمربيات، والبناء المدرسي، والألعاب التربوية وسائر أساليب تنمية الجوانب الحسية الحركية لدى الطفل، والجوانب النفسية والعقلية والجوانب المتصلة بإندماجه بالمجتمع و«تطبيعه» الاجتماعي، فضلا عن أدب الأطفال وثقافة الأطفال، وعن تنمية الخيال المبدع لدى الطفل، وعن العناية بالأطفال الموهوبين وتربية الأطفال المعوقين...

ولكي توصل الاستراتيجية رسالتها هذه إلى المسؤولين عن تربية الأطفال في مرحلة الرياض في البلاد العربية، وإلى سائر المعنيين بهذه التربية، جعلت رائدها الاضطلاع بمهمات ثلاث أساسية، تكون الأهداف المرجوة من وراء وضع هذه الاستراتيجية :

(أولها) **بيان الاتجاهات الكبرى** التي ينبغي أن تسود التربية في مرحلة الرياض في جملتها وفي كل مجال من مجالاتها ـ انطلاقا من الجمع بين دروس التجربة العالمية وواقع التجربة العربية وحاجات المستقبل العربي.

(وثانيها) **تحديد المهمات الفعلية** التي ينبغي أن تضطلع بها الدول العربية من أجل ترجمة هذه الاتجاهات العامة إلى مهمات محددة وإجراءات علمية مشخصة.

(وثالثها) **بيان مستلزمات إنفاذ الاستراتيجية**، ومراحل ذلك الإنفاذ وخطواته، سواء على المستوى القطري أو على مستوى العمل العربي المتكامل.

ورائدنا في ذلك كله أن نقدم للدول العربية أداة عملية يتم عن طريقها وضع الاستراتيجيات القطرية، انطلاقا مما يسفر عنه التحليل النظري والعملي للاتجاهات الكبرى التي ينبغي أن تسود تربية الأطفال في مرحلة الرياض، في ضوء ما نستخلصه من حصاد التجربة العالمية والعربية وآمال الغد العربي.

وبعد ذلك، يقع على عاتق كل قطر عربي أن يوائم بين مستلزمات امتلاك هذه الأداة العملية وبين واقعه، وأن يقوم من أجل ذلك بالدراسات اللازمة، وأن يرسم الخطط والبرامج والمشروعات، وأن يضع البدائل والمشاهد الممكنة، وأن يقوم، بقول موجز، بكل ما يستلزمه تحويل اتجاهات الاستراتيجية وتوصياتها العملية إلى واقع قائم.

ومن وراء ذلك كله، لا بد أن يرفد العمل العربي المشترك الجهود القطرية العازمة على إنفاذ الاستراتيجية، بحيث يؤدي اجتماع الجهود العربية، على اختلاف أنواعها ومصادرها ومؤسساتها، إلى الحيلولة دون تكرار الجهود حيث يمكن توحيدها، وإلى الإفادة من نتائج التفاعل بين الجهود العربية والتجارب العربية في هذا المجال، وما ينجم عنه من استخدام أمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة، وبحيث يجعل هذا الجهد العربي المشترك من الجهود القطرية في مجال رياض الأطفال جهودا تصب في خاتمة المطاف في السعي العربي الشامل من أجل توليد ثقافة عربية موحدة، أصيلة المحتد حديثة المنزع، ترنو إلى مستقبل عربي جديد.

الفصل الثاني

واقع رياض الأطفال في الوطن العربي

أولا ـ واقع رياض الأطفال من حيث الكم :

لوصف الواقع الكمي لرياض الأطفال في الوطن العربي، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتوجيه استبانتين إلى الدول العربية إحداهما في عام 1999 والثانية في بداية عام 2000، كذلك تمّ الرجوع إلى البيانات الإحصائية المتوافرة في المنظمة وفي ضوء استجابات بعض الدول على الاستبانتين وما تمّ الحصول عليه من بيانات في المنظمة، أمكن وصف الواقع الكمي لرياض الأطفال في (16) دولة عربية، وهي : المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية.

1 ـ عدد الرياض وعدد الأطفال فيها لعام 1998 / 1999 :

يبلغ عدد رياض الأطفال التي تضمها ست عشرة دولة أجابت عن هذا الجانب (12755) روضة وتتوزع هذه الأقطار من حيث حجم الرياض إلى ثلاثة أصناف : صنف به رياض يفوق عددها الألف وهي : مصر، والأردن، وسوريا، وتونس، ولبنان، وصنف ثان يتعدّى مجموع رياضه الستمائة وهي : العراق والمملكة العربية السعودية ،والمملكة المغربية وفلسطين، وصنف ثالث يقلّ مجموع رياضه عن الستمائة وهي : قطر والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وسلطنة عمان، واليمن والجزائر وكما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (1)

عدد الرياض وعدد الأطفال فيها لعام 1998-1999

اسم الدولة	عدد الرياض	عدد الأطفال
1 - المملكة الأردنية الهاشمية	1073	53197
2 - دولة الإمارات العربية المتحدة	484	21272
3 - دولة البحرين	152	14064
4 - الجمهورية التونسية	1436	79012
5 - المملكة العربية السعودية	982	99896
6 - الجمهورية العربية السورية	1140	108319
7 - جمهورية العراق	641	87459
8 - سلطنة عمان	207	14426
9 - دولة فلسطين	864	68119
10 - دولة قطر	76	7961
11 - دولة الكويت	223	59670
12 - الجمهورية اللبنانية	2105	141935
13 - جمهورية مصر العربية	2725	316801
14 - الجمهورية اليمنية	116	12809
15 - المملكة المغربية	721	60620
16 - الجمهورية الجزائرية	198	13315
الإجمالي	**12755**	**1158875**

وبمقارنة هذه الأعداد بما توصلت إليه دراسة «واقع التربية ما قبل المدرسية في الوطن العربي» عام 1983. نلاحظ أن قفزة نوعية حققتها بعض الأقطار، بحيث يتجاوز عدد الرياض فيها 3 أو 6 مرات العدد الذي حققته عام 1979.

وينعكس هذا التطوّر في عدد الرياض على عدد الأطفال الذين يؤمونها فبالرجوع إلى نتائج الدراسة المشار إليها سابقا يتبين أن هذا العدد شهد نموا مطردا في أقطار عربية عديدة.

2 ـ توزع الرياض على القطاعين العام والخاص :

تنقسم الأقطار التي أجابت عن الاستبانة فيما يتصل بتوزيع الرياض فيها على كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، إلى أربعة أصناف :

- ثمة 3 أقطار لا يوجد فيها إلا القطاع الخاص فقط،
- وثمة أقطار يغلب فيها القطاع الخاص،
- وهناك قطران لا نجد فيهما إلا القطاع الحكومي،
- وهناك أقطار يغلب فيها القطاع الحكومي.

كما مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (2)

توزيع الرياض تبعا للقطاع غير حكومي والحكومي لعام 1998=1999

اسم الدولة	عدد الرياض/قطاع حكومي	عدد الرياض/قطاع غير حكومي	المجموع
1 – المملكة الأردنية الهاشمية	15	1058	1073
2 – دولة الإمارات العربية المتحدة	96	388	484
3 – دولة البحرين	—	152	152
4 – الجمهورية التونسية	166	291+979(*)	1436
5 – المملكة العربية السعودية	526	456	982
6 – الجمهورية العربية السورية	100	1040	1140
7 – جمهورية العراق	641	—	641
8 – سلطنة عمان	30	177	207
9 – دولة فلسطين	02	862	864
10 – دولة قطر	—	76	76
11 – دولة الكويت	149	74	223
12 – الجمهورية اللبنانية	944	1161	2105
13 – جمهورية مصر العربية	1580	1145	2735
14 – الجمهورية اليمنية	62	54	116
15 – المملكة المغربية	—	721	721
16 – الجمهورية الجزائرية	198	—	128

(*) عدد الرياض التابعة للمنظمات الأهلية

وبمقارنة هذه النتائج بتلك التي توصلت إليها الدراسة التي أجريت عام 1983 المذكورة سابقا، تتبيّن بعض التغيرات في العلاقة بين القطاعين العام والخاص. ففي تونس، بعد أن كان يسيطر القطاع الحكومي أصبحت الغلبة الآن للقطاع الخاص. وفي الكويت بعد أن كان القطاعان متساويين رجح الميزان لصالح القطاع العام.

3 ـ معلمو ومعلمات الرياض وتوزعهم بين الذكور والإناث في البلاد العربية :

تتفاوت الدول العربية التي أجابت عن الاستبانة في عدد معلمي ومعلمات رياض الأطفال فيها إذ تراوحت هذه الأعداد بين (13889) معلمة كما في مصر و(274) معلمة كما في قطر.

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3)

عدد المعلمين في رياض الأطفال في البلاد العربية في عام 1998–1999

اسم الدولة	مجموع المعلمين والمعلمات	عدد المعلمات	نسبة المعلمات إلى المجموع
1 – المملكة الأردنية الهاشمية	4144	4144	٪ 100
2 – دولة الإمارات العربية المتحدة	989	989	٪ 99,9
3 – دولة البحرين	660	656	٪ 99,4
4 – الجمهورية التونسية	3855	—	—
5 – المملكة العربية السعودية	9053	9053	٪ 100
6 – الجمهورية العربية السورية	4601	4601	٪ 100
7 – جمهورية العراق	5043	5043	٪ 100
8 – سلطنة عمان	421	421	٪ 100
9 – دولة فلسطين	3263	2221	٪ 68,7
10 – دولة قطر	274	274	٪ 100
11 – دولة الكويت	3794	3791	٪ 99,92
12 – الجمهورية اللبنانية	10896	10364	٪ 95,11
13 – جمهورية مصر العربية	13889	13889	٪ 100
14 – الجمهورية اليمنية	782	782	٪ 100
15 – المملكة المغربية	2820	1970	٪ 70
16 – الجمهورية الجزائرية	809	—	—

ومن الجدول السابق يظهر أن هناك تسع دول توجد في رياضها معلمات فقط، في حين كانت هناك دولتان فيهما عدد قليل جدّا من المعلمين لا تتجاوز نسبتهم (1٪) من مجموع المعلمين والمعلمات في الرياض، وفي دولتين تجاوزت نسبة المعلمين (22٪).

4 – تتفاوت الدول العربية فيما بينها تفاوتا واضحا فيما يتعلّق بنسبة عدد الأطفال للمعلّم الواحد، وبنسبة عدد المعلمين في الروضة الواحدة، وكذلك بنسبة عدد الأطفال في الروضة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (4)

متوسط عدد الأطفال لكل معلم ومتوسط عدد المعلمين في الروضة الواحدة ومتوسط عدد الأطفال في الروضة الواحدة في البلدان العربية لعام 1998–1999

اسم الدولة	متوسط عدد الأطفال للمعلّم الواحد	متوسط عدد المعلمين في الروضة الواحدة	متوسط عدد الأطفال في الروضة الواحدة
1 – المملكة الأردنية الهاشمية	13	4	50
2 – دولة الإمارات العربية المتحدة	21,50	10,30	44
3 – دولة البحرين	21,30	4,34	92,5
4 – الجمهورية التونسية	21	3	55
5 – المملكة العربية السعودية	11	9,21	101,72
6 – الجمهورية العربية السورية	23,5	4	95
7 – جمهورية العراق	17,34	8	136,44
8 – سلطنة عمان	34,26	2,03	69,69
9 – دولة فلسطين	20,88	3,78	78,84
10 – دولة قطر	29	3,60	104,75
11 – دولة الكويت	15,7	17	268
12 – الجمهورية اللبنانية	13	5	67,42
13 – جمهورية مصر العربية	22,80	5	116,25
14 – الجمهورية اليمنية	16,37	6,7	110,42
15 – المملكة المغربية	22	4	85
16 – الجمهورية الجزائرية	16,45	4,08	67,24

من الجدول السابق يتضح أن التباين بين الدول العربية في نسبة عدد الأطفال للمعلّم الواحد يتراوح بين (3 , 34) طفل/معلم كما في سلطنة عمان، و(11) طفل/معلم كما في المملكة العربية السعودية. كما أن التباين في متوسط عدد المعلمين في الروضة الواحدة يتراوح بين (17) معلما في الروضة الواحدة كما في دولة الكويت، و(2) معلمين في الروضة الواحدة في سلطنة عمان. أما التباين في عدد الأطفال في الروضة الواحدة فيتراوح بين (268) طفلا في الروضة كما في الكويت و(44) طفلا في الروضة الواحدة كما في دولة الإمارات المتحدة.

ب ـ التوصيات :

1 ـ أن تعمل كل الدول العربية على تجويد إحصاءاتها الخاصة بهذه المرحلة وعلى استخراجها وتبويبها وعرضها وفق الأصول العلمية المتبعة، وعلى تجديدها عاما بعد عام، وأن تعمل البلدان العربية مجتمعة على توحيد المصطلحات الإحصائية بهذا الشأن وعلى وضع تعريفات محددة للعناصر الإحصائية المختلفة المتصلة بهذه المرحلة، بما يكفل ثبات وصدق مدلولاتها على مستوى كل البلاد العربية.

2 ـ أن تضاعف الدول العربية جهودها في سبيل قبول أعداد متزايدة من الأطفال الذين في سن رياض الأطفال، وأن توجه جهودها من أجل قبول المزيد من الإناث وأن تسعى إلى زيادة عدد المدارس الحكومية في مرحلة الرياض والإشراف التربوي الدقيق على المدارس الخاصة دون إضعاف لدور هذه المدارس، ولا بد أن تعنى البلاد العربية بنشر رياض الأطفال في المناطق النائية والريفية.

3 ـ ينبغي أن توجه البلاد العربية عناية خاصة إلى نسبة (التأطير) في مدارس رياض الأطفال أي نسبة عدد الأطفال إلى المعلم الواحد، بحيث تقترب هذه النسبة من النسب العالمية والتي تتمثل في حوالي 20 طفلا في المتوسط للمعلم الواحد.

ثانيا ـ واقع رياض الأطفال من حيث الكيف :

1 ـ مناهج رياض الأطفال وبرامجها :

أ ـ الاستنتاجات :

إن كل ما في رياض الأطفال من أهداف ومناهج ينبغي أن ينطلق من الإحاطة العلمية الدقيقة بخصائص الطفولة في مراحلها العمرية المختلفة ومن حاجاتها ومستلزمات تنميتها إلى أقصى مدى ممكن وذلك من خلال :

- ردم الهوة القائمة بين تطور الأبحاث العلمية في ميدان النمو العصبي الفيزيولوجي وبين الواقع السائد في رياض الأطفال، ولا سيما فيما يتصل بالترابط بين عملية النضج وعملية النمو.
- الاهتمام العلمي الدقيق بالنمو اللغوي لدى الأطفال منذ نعومة أظفارهم، ومتابعة هذا النمو على نحو متدرج عبر سنوات الطفولة كلها، واستخدام الوسائل الملائمة لكل مرحلة من مراحل الطفولة، ودمج ذلك كله بالنشاطات المختلفة التي يمارسها الأطفال.
- تنمية المدركات العددية والعمليات الحسابية البسيطة، مع مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال، وتنمية ثقة الطفل بالتالي بقدرته على التعامل مع الأرقام والعمليات الحسابية وعلى الاستمتاع بهاوفهمها، والاضطلاع بذلك كله من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الأطفال، ولا سيما اللعب.
- تنمية الجوانب الوجدانية لدى الأطفال، وعلى رأسها الجوانب الأخلاقية وما يرتبط بها من عناية بالتربية الدينية.
- تعريف الأطفال بثقافتهم والعمل على ربط نشاطاتهم بهذه الثقافة، وتعريفهم كذلك على ثقافات الشعوب الأخرى، وذلك كله عن طريق النشاطات المختلفة التي يمارسونها، وعلى رأسها الرقصات والأغاني والأفلام والألعاب والفنون المختلفة.
- تنمية التفكير الابتكاري الإبداعي لدى الأطفال منذ سنوات الطفولة المبكرة، إعدادا لهم لمواجهة المستقبل وللتعامل مع تحدياته.
- تنمية القدرات التقنية منذ طور مبكر، انطلاقا من محبة الأطفال للعمل اليدوي، وذلك من خلال تعرف الأطفال على مبدعات العلم والتقانة وإدراك روحها

ومنطلقاتها ودورها. ويتبع ذلك استخدام الوسائل التعليمية المتطورة والمستحدثات التكنولوجية المتقدمة في رياض الأطفال.

ب ـ التوصيات :

1 ـ لا بد من عمل عربي مشترك وموصول من أجل تبادل الخبرات العربية تبادلا مستمرا في مجال مناهج رياض الأطفال. ومن المفيد أن يتم إعداد مرجع أساسي للطفولة يتضمن أهم خصال الطفل الجسمية والانفعالية والمعرفية والاجتماعية منذ الميلاد حتى عمر السادسة كما يتضمن نموذجا جديدا لما ينبغي أن تكون عليه المناهج (بالمعنى الواسع للكلمة في المرحلة السابقة على التعليم الابتدائي في ضوء المعرفة بخصال الطفل في هذه المرحلة كما توضحها الدراسات النفسية الحديثة وفاءا بحاجات الطفولة العربية وتلبية مطالب المستقبل العربي والعالمي.

ويتبع هذا، بل يسبقه، أن تتم الإفادة من الخبرات العربية والمناهج العربية القائمة في البلدان العربية (ولا سيما المناهج المتطورة المتوافرة في بعض هذه البلدان). ويستلزم هذا التعرف على هذه المناهج وتيسير تبادلها بين البلدان العربية.

2 ـ العمل على توليد تجربة عربية أصيلة في مجال رياض الأطفال بوجه عام، عن طريق العمل العربي المشترك، تستقي أصولها من الثقافة العربية ماضيا وحاضرا، ومن التجربة العالمية الحديثة، ومن حاجات المستقبل العربي في صلته بالمستقبل العالمي. ومن أجل ذلك لا بد من توجيه عناية خاصة إلى اللغة العربية الفصحى منذ بواكير الطفولة، بشتى الوسائل، ولا بد أن تكون للتربية الدينية منزلتها الجديرة بها.

3 ـ العمل على إنشاء مؤسسة على نطاق الوطن العربي تتولى إعداد وسائل التعليم وأدوات اللعب والتجهيزات الخاصة والملائمة لرياض الأطفال.

4 ـ وفي هذا الإطار ينبغي تشجيع البحوث والدراسات، على المستوى القطري والعربي الشامل، التي تستهدف دراسة الأسس النفسية والاجتماعية لمناهج رياض الأطفال في البلاد العربية، من خلال دراسة الواقع الاجتماعي العربي،

قوميا كـان أو قطريا أو محليا، والآثار التي يخلفها في حـياة الأطفال ونموهم، ومعوقات ذلك الواقع ووسائل التـغلب عليها، وانعكاسات ذلك كله على النماذج التي ينبـغي أن توضع لرياض الأطفال في البـلاد العربـية. ويشـمل ذلك فيـما يشمل دراسة الآثار النفسية التي تولدها الثقافة الأجنبية، ولا سيما فيما يتصل بألعـاب الأطفال وبالفنون على اخـتلاف أنواعـها، على تكوين الطفل الـعربي. ويشـمل ذلك كذلك دراسـة الفئـات الاجتـماعـية النائيـة أو المحرومـة أو ذات الاحتـياجات الخاصـة، وموقعهـا من العملية التعليـمية (ولا سيـما في رياض الأطفال)، ووسائل تلبية مطالبها في الرياض وسواها.

5 ـ كذلك ينبغي تشجيع الدراسات والبـحوث المتصلة بدور الأسرة في تنمية الطفل العربي، سلبا وإيجابا، ولا سيـما تلك المتصلة بالمرأة العاملة وانعكاس ذلك على تربية الأطفـال بوجه عـام، وما يمليه اشـتغـال المرأة من مهمـات جديدة، كـما وكيفا، تقع على عاتق رياض الأطفال.

6 ـ تشجـيع الدراسات التي تستهـدف ـ على المستوى القطري والعـربي الشامل ـ تطوير أساليب نقل اللغة العربية الفصحى إلى الأطفال، والدراسات التي تهدف إلى تجويد محتوى التربية الدينية وأساليبها في مرحلة رياض الأطفال.

7 ـ تشجيع الدراسات والبحوث المستقبليـة المتصلة بالمتغيرات التي سوف تواجهها تربية الطـفولة في القرن القـادم، وما يتـرتب عليها من أهداف جـديدة. وتلحق بذلك آثار هذه التغـيرات المستـقبلية على مـؤسسات إعـداد العاملين في رياض الأطفال وآثار الـتقانة الحـديثة المنتظرة في القـرن القادم على المنـاهج المرجوة لرياض الأطفال.

8 ـ الاهتمام بتعليم الأطفال مهارات التفـاعل الاجتماعي، واستخدام أحدث أساليب التنشئة الاجتماعية بهذا الصدد.

9 ـ الاهتمـام بالتربية البيـئية، مع التـركيز على البـيئة المحيطة من حـيث مواردها وطبيعتها، والاهتمام بنظافتها وجمالها.

10 ـ تصميم برامج مـتعددة الأغراض، تضم في آن واحد برامج للأطفال وبرامج لـتوعية أولياء الأمور، وبرامج لتدريب المعلمين وسواهم من العاملين في رياض الأطفال.

11 ـ اللجوء إلى التعلم التعاوني وتدريب الأطفال على التفاعل وسط مجموعة، وعلى تحمل مسؤولية ما تفعله المجموعة التي ينتمي إليها الطفل داخل بيئة الروضة.

12 ـ العناية باللعب، في صوره المختلفة، سواء اتصل ذلك بالألعاب الحرة، أو بتمثيل الأدوار، أو بتقليد شخصيات معينة، أو بالألعاب الجماعية والمسابقات أو غيرها، وسواء كانت ألعابا منشطة أو ألعابا تتصل بالتركيب والتثبيت، أو البناء والتشييد، وغير تلك كثير.

13 ـ الاهتمام بالنشاط الحر والعفوي، إلى جانب الأنشطة الموجهة الأخرى، وتوفير أكبر قدر من المرونة في برامج الأطفال وفي الوسائل والأساليب اللازمة لإنفاذها، والاهتمام بالتالي بالفروق الفردية والعمرية بين الأطفال.

14 ـ تحقيق استقلال «الطفل وتطبيعه الاجتماعي» في آن واحد، وذلك عن طريق النشاطات في ورشات العمل وضمن الزمر المختلفة، وعن طريق تفاعل الطفل مع الآخرين، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى استقلال الطفل عن الراشد، وإلى امتلاك «ذاته».

15 ـ الاتجاه نحو الاهتمام بفئة الأطفال التي تقع بين الثانية والرابعة من العمر، ووضع البرامج والنشاطات الخاصة بهذه الفئة، وتوضيح طابعها المميز بالقياس إلى البرامج والنشاطات التي توجه إلى الأطفال بين الرابعة والسادسة من العمر. ويتبع ذلك تحديد الطراز الخاص للأبنية والأمكنة والتجهيزات والألعاب الملائمة لهذه المرحلة من العمر. ويلحق بذلك بداهة ألا تكون المؤسسات التي تضم هذه الفئة من العمر مجرد «زرائب» أو «رياض إيواء» أو «بيوت حراسة».

16 ـ توجيه عناية خاصة إلى «تقويم» عمل رياض الأطفال، سواء كان «تكوينيا» أو «تشخيصيا» أو «ختاميا»، وذلك باللجوء إلى أدوات التقويم الملائمة : كالمقابلات الفردية، والاختبارات المعيرة، والملاحظات الموضوعية، وتقارير الأولياء، والتسجيلات اليومية، والبطاقات المدرسية. وغني عن القول إن هذا التقويم ينبغي أن يشمل جوانب النمو المختلفة لدى الطفل (كالنمو الجسمي الحسي الحركي، والنمو الوجداني، والنمو الاجتماعي والأخلاقي، والنمو اللغوي،

والنمو الجمالي، والنمو المتصل بالاعتزاز الوطني القومي، والنمو الصحي الجسدي والنفسي، الخ...).

17 ـ توجيه اهتمام خاص في المناهج والنشاطات، للكشف عن الأطفال المبدعين والتعرف عليهم عن طريق الكشف عن خصائصهم العقلية والجسدية والاجتماعية والانفعالية المتميزة، والعمل على تنمية بوادر الإبداع لديهم، والتعاون مع الأسرة في هذا السبيل، على نحو ما سيرد تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالإبداع.

18 ـ ردم الفجوة القائمة في البلدان العربية بين ما تتضمنه المناهج المرسومة من برامج ونشاطات واتجاهات سليمة في غالب الأمر، وبين واقع رياض الأطفال، عن طريق التعرف على عوامل الفراق المرتبطة بجملة مقومات التربية في رياض الأطفال العربية، والتغلب عليها. وعلى رأس تلك المقومات المعوقة : نقائص إعداد المعلمين وتدريبهم، والأبنية المدرسية «غير الوظيفية»، والتجهيزات الناقصة أو غير الملائمة، والتقنيات التقليدية، والتمويل المقصر عن مداه.

19 ـ تطوير العلاقة بين الروضة والأسرة عن طريق إشراك الأسرة في عمل الروضة بشتى الوسائل، وعن طريق العمل مع المؤسسات الأخرى على توعية الآباء والأمهات بخصائص الطفولة ومستلزمات تنميتها، وعن طريق القيام ببرامج مشتركة بين الأسرة والمدرسة (وسواهما، من مثل المؤسسات الصحية والاجتماعية) تهدف إلى حماية الأطفال منذ الولادة حتى السادسة من العمر وتربيتهم تربية سليمة، انطلاقا من حقيقة أساسية وهي أن حماية الطفل وتعهده بالرعاية والتنمية، يجزلان العطاء بمقدار ما يبدأن أبكر، وأن الأسبقية في هذا المجال ينبغي أن تعطى للفترة التي تبدأ عند تخوم السنة الثانية من العمر.

2 ـ إعداد العاملين في رياض الأطفال وتدريبهم في الوطن العربي :

أ ـ الاستنتاجات

1 ـ لا تتوافر سياسة واضحة لإعداد العاملين في مجال رياض الأطفال. وقد يرجع ذلك إلى غياب الإطار الفلسفي والأسس التي تبنى عليها البرامج والخطط.

2 ـ ثمة عجزكمي وكيفي في معظم الدول العربية في عدد العاملين في مرحلة رياض الأطفال، المؤهلين تأهيلا ملائما لهذه المرحلة، سواء فيما يتصل بالمعلمات أو المديرات أو الموجهات.

3 ـ هناك قصور كبير في اختبارات القبول بمؤسسات الإعداد، إذ قلما تراعي هذه الاختبارات السمات الشخصية من جسمية وعقلية وانفعالية ومهنية، كما لا تراعي الاستعداد الشخصي للعمل مع الأطفال، ذلك الاستعداد الذي يعد من الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوافر لدى العاملين في الرياض.

4 ـ تحتاج الخطط والبرامج الدراسية في مؤسسات الإعداد في معظم الدول العربية إلى مراجعة شاملة، بحيث تتضمن الإعداد المهني والنفسي والتربوي والفني.

5 ـ الساعات التطبيقية والعملية في مؤسسات الإعداد غير كافية في معظم الأحوال، رغم أهميتها الواضحة، ورغم الطبيعة الخاصة لمرحلة الرياض التي تفرض عليها في المقام الأول أن تعنى بتنمية مهارات الأطفال وتكوين جوانب شخصيتهم المختلفة عن طريق الممارسة والنشاط.

6 ـ برامج التدريب الميداني في الكثير من الدول غير كافية وغير وافية بالغرض، على الرغم من أهميتها البالغة في الخطط الدراسية وبرامج إعداد معلمات الرياض.

7 ـ ثمة تعدد في جهات الإشراف على العاملين في رياض الأطفال (وزارات التربية، وزارات الشؤون الاجتماعية، النقابات، الخ...)، بل إن هذا الإشراف (ولا سيما على المدارس الأهلية الخاصة) يكاد يكون معدوما في بعض الأحيان.

8 ـ لا يتوافر التكامل والتنسيق الكافي بين مؤسسات إعداد المعلمين في مجال رياض الأطفال وبين جهات الإشراف والتوجيه والتدريب.

9 ـ لا يتوافر التنسيق والتكامل كذلك بين مؤسسات إعداد المعلمين لرياض الأطفال وبين مراكز التدريب في أثناء الخدمة من أجل تخطيط برامج أوثق صلة بحاجات الواقع ومشكلاته.

10 ـ معظم الدورات التدريبية تفتقر إلى الأساس العلمي السليم، ولا تعطي الجانب العملي حظه الكافي، وقلما نجد تدريبا للعاملين على أساس «الكفايات» الوظيفية اللازمة و«المهارات» التعليمية المحددة، على نحو ما نشهد في الأساليب الحديثة التي تلجأ إلى إعداد المعلمين في ضوء تحديد الكفايات الوظيفية والمهارات التعليمية اللازمة في أي مرحلة تعليمية (كما في أسلوب «التعليم المصغر» على سبيل المثال).

11 ـ ثمة قصور في الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المرحلة في معظم الدول العربية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف فعالية العمل، سواء في الإعداد قبل الخدمة أو التدريب أثناء الخدمة وإلى نقص الحوافز اللازمة للأطر البشرية.

12 ـ قلة المتخصصين، وضعف الإشراف والتوجيه، وضعف الصلة بين مؤسسات الإعداد وإدارات التوجيه والإشراف، وتعدد جهات الإشراف.

ب ـ التوصيات :

1 ـ وجوب إعداد جميع معلمات رياض الأطفال في كليات لرياض الأطفال أو في أقسام خاصة بالطفولة ملحقة بكليات التربية أو ما يعادلها يشرف عليها أساتذة متخصصون، وتسهيل تبادل التجارب بين الأقطار العربية في هذا المجال.

2 ـ أن تراعى المواصفات الشخصية في اختيار معلمة الروضة عند التحاقها بمؤسسة الإعداد وذلك بمرورها بمجموعة من الاختبارات النفسية والأدائية للتأكد من كفايتها للعمل في هذا المجال.

3 ـ التوسع في قاعدة القبول الكمي لسد النقص في عدد المعلمات المتخصصات المؤهلات على المستوى الجامعي في هذا المجال.

4 ـ تقويم برامج إعداد المعلمين في مجال رياض الأطفال بالدول العربية بصفة مستمرة بهدف تحسينها ووضع برامج متابعة لاكتشاف مواطن الضعف والقوة في هذه البرامج حتى يمكن إدخال التعديلات والتحسينات اللازمة في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

5 ـ يجب ألا يقل مستوى برنامج إعداد معلمة (أو معلم) رياض الأطفال من حيث الأولوية أو النوعية أو المستوى عن مستوى برامج إعداد المعلم بالمراحل الدراسية المختلفة (الابتدائي والمتوسط والثانوي)، من حيث شروط الالتحاق به، وأسس البرنامج وأهدافه ومحتواه والطرق والأساليب والوسائل اللازمة للعملية التربوية التعليمية.

6 ـ بناء قائمة معايير يمكن في ضوئها وضع تصور لبرنامج مكتمل لإعداد معلمي رياض الأطفال في الوطن العربي.

7 ـ أن تأخذ برامج إعداد معلمي رياض الأطفال في اعتبارها، مجموعة الكفايات التربوية اللازمة للمعلمة في هذه المرحلة، والمتفق عليها في معظم الدول المتقدمة.

8 ـ أن يكون برنامج إعداد معلمة (أو معلم) رياض الأطفال برنامجا «وظيفيا»، يسعى إلى توظيف العلوم والفنون (التربية وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والإنسان والبيئة والتراث والأدب والموسيقى والرسم... الخ) من أجل إعداد شامل لمعلمة الروضة.

9 ـ أن توفر البرامج والخطط ساعات نظرية لحقائق العلم وساعات تطبيقية لتحصيل حقائق العلم ومهاراته، بحيث يؤدي ذلك إلى تكوين التفكير الناقد لمعلمة الروضة.

10 ـ أن يتم الاهتمام بتوصيف المقررات أو المساقات الدراسية المتضمنة في المنهج وبرامج الإعداد بحيث توضح بصفة خاصة الجوانب النظرية والعملية المتضمنة، والتكليفات المقترحة، وبحيث توضح نماذج للمراجع المقترحة للدراسات ولأعضاء هيئة التدريس.

11 ـ أن يعاد النظر في برامج التدريب الميداني بمؤسسات الإعداد في الدول المختلفة، وأن يستفاد من أفضل النظم المتبعة سواء بالدول المتقدمة أو ببعض مؤسسات الإعداد العربية والتي تتضمنها خططها في السنوات الدراسية بأكملها.

12 ـ تشجيع الأبحاث العلمية الميدانية والتجريبية في المجال بوجه عام، وفي مجال التدريب الميداني على وجه الخصوص، لبناء الأساس العلمي اللازم لتخطيط هذا البرنامج.

13 ـ ضرورة وجود روضة نموذجية تجريبية ملحقة بمبنى مؤسسات الإعداد.

14 ـ ضرورة توافر مخابر تكنولوجيا التعليم وورش العمل المزودة بالأجهزة والوسائل والأدوات التي تتيح فرص التجريب والتصميم وإنتاج الوسائل التعليمية المناسبة لهذه المرحلة، مع توفير هيئة فنية متخصصة في هذا المجال.

15 ـ التنسيق بين مؤسسات إعداد معلمي رياض الأطفال بين الجهات المعنية بالتدريب الميداني (الموجهات)، حتى تسير خطط تدريب المعلمة على أسس علمية جنبا إلى جنب مع خطط إعدادها العلمي والتربوي المتطور.

16 ـ تكثيف الإشراف التربوي على معلمات الروضة من قبل المؤسسات المعنية بالإعداد والأجهزة المعنية بالتوجيه والإرشاد، كنوع من التدريب المستمر في أثناء الخدمة، وقد يخصص عام خامس للإعداد تتم فيه المتابعة المشتركة بين الجهتين، كما في بعض البرامج المقترحة لتطوير إعداد معلمي رياض الأطفال.

17 ـ توسيع قاعدة الإشراف والتوجيه على العاملين في مجال رياض الأطفال ليشتمل على الجوانب الفنية والإدارية المستحدثة والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية في المؤسسات الجامعية المتخصصة.

18 ـ امتداد الإشراف الفني والإداري إلى روضات القطاع الخاص وليس فقط الروضات الرسمية، لا سيما أن العدد الأكبر من أطفال هذه المرحلة في معظم الدول العربية يرتادون الروضات الخاصة.

19 ـ التنسيق والتعاون الإداري والفني بين الجهات والإدارات التي تشرف على العاملين في مجال رياض الأطفال أثناء الخدمة (الوزارات أو الإدارات المختلفة) وبين مؤسسات إعداد المعلم للاستفادة المتبادلة والتكامل بين الإعداد ومزاولة المهنة.

20 ـ توثيق الصلة بين الجهات المسؤولة عن الإرشاد والتوجيه للعاملين في مجال رياض الأطفال في الدول العربية المختلفة وتبادل الخبرات بينها وكذلك مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بهذا المجال للاستفادة من كل جديد ومستحدث.

21 ـ أن يدرب معلمو رياض الأطفال تدريبا كافيا، في أثناء الخدمة، يمكنهم من تحسين خبراتهم، والاطلاع على الجديد في مجال رياض الأطفال، ومن الإلمام بأحدث التطورات والاتجاهات في هذا المجال والالتزام بها في أداء مهمتهم التربوية التعليمية.

22 ـ أن تعد للمعلمات غير المؤهلات تأهيلا مناسبا دراسات تكميلية وأدلة عمل يراعى فيها الأسس والأساليب الحديثة، على أن يكون الدليل نموذجا إرشاديا فقط يمكن ذوات الكفاية المحدودة من رفعها، ومن تحسين قدراتهن المهنية.

23 ـ العمل على تقليل نسبة الأطفال للمعلمة، مع تفضيل وجود مساعدة لكل معلمة.

24 ـ توعية المجتمع بدور معلمة رياض الأطفال بشتى الوسائل ولا سيما وسائل الإعلام.

25 ـ تضمين برامج إعداد معلمات رياض الأطفال الجوانب العلاجية، تعزيزا للمهارات وترميما للثغرات التي تكشف عنها الممارسة الميدانية.

26 ـ زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لمؤسسات إعداد العاملين في مدارس الرياض وكذلك للإدارات المسؤولة عن التوجيه والإشراف، ورصد الحوافز المادية والأدبية للكفاءات المتميزة في هذا المجال.

27 ـ إعادة النظر في الرواتب المادية والحوافز الأدبية والأطر الوظيفية والأجهزة التنظيمية للعاملين في مجال الرياض للمساواة بينهم وبين نظرائهم من المعلمين في المراحل الدراسية المختلفة، بل لتمييز العاملين في مرحلة الرياض، لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة.

3 ـ مباني رياض الأطفال وتجهيزاتها :

أ ـ الاستنتاجات

1 ـ إن ثمة تباينا بين الدول العربية فيما يتصل بالشروط المطلوب توافرها فيَ الأبنية والتجهيزات. وهو تباين مقبول في الجملة، لا سيما في ضوء ما تتيحه التجربة العالمية نفسها من اجتهادات وإمكانات متباينة. غير أنه يفرض على هذه الدول مع ذلك حدا أدنى لا بد منه من التنسيق والتفاعل فيما بينها.

2 ـ أن معظم الدول التي أجابت على الاستبانة لا تملك وثائق رسمية تحدد المواصفات التي ينبغي أن تتوافر في أبنية رياض الأطفال وتجهيزاتها.

3 ـ أننا نشهد ههنا ـ كما نشهد في شتى المجالات ـ لدى معظم الدول العربية فراقا بل طلاقا أحيانا بين المبادئ والمعايير والمواصفات التي تشير إلى ضرورة توافرها في الأبنية والتجهيزات، وبين التطبيق الفعلي والواقع القائم.

4 ـ (وهو مرتبط بثالثها إلى حد ما) أن معظم الدول العربية المذكورة (وغير المذكورة أيضا) ما تزال تلجأ إلى الأبنية العالية التقليدية، بعد تطويعها وتكييفها وفق مطالب الرياض أحيانا، أو بدون هذا التطويع والتكييف غالبا. ولا يتوافر من أبنية رياض المنشأة لهذا الغرض إلا القليل، إذا استثنينا بعض الدول العربية التي تملك إمكانات مالية أوفر.

5 ـ إن التجهيزات السائدة في معظم الدول العربية، سواء اتصلت بالأثاث أو الأدوات والوسائل التربوية، ما تزال في معظمها تجهيزات مجلوبة، على الرغم مما نجده لدى بعض هذه الدول من محاولات لإنتاج هذه التجهيزات محليا، ومن اللجوء إلى استخدام المواد والخامات المحلية سواء في البناء أو في الأثاث أو في الأدوات والوسائل التربوية.

ب ـ التوصيات

1 ـ لا بد أن تكون نقطة الانطلاق في المباني والتجهيزات المدرسية الخاصة برياض الأطفال، في الوطن العربي وسواه، هي أن البناء الجيد، سواء كان جديدا أو قديما مجددا، ليس البناء الأكثر كلفة، ولا هو البناء الذي يبهر الأنظار، ولا هو البناء الحافل بأثاث وثير أو بأدوات ووسائل متكاثرة، بل هو البناء «الوظيفي»

الذي قد يكون قليل التكلفة، متواضع المنظر، على كونه أنيقا، سوى أنه يستخدم الأرض والمساحات المتاحة ومواد البناء والتجهيزات والوسائل أمثل استخدام ممكن، من خلال المطالب السكانية والبيئية والتربوية والجمالية.

2 ـ لا بد من ردم الهوة القائمة في معظم مباني وتجهيزات رياض الأطفال في البلاد العربية بين ما تؤكده السياسات التربوية المعلنة من مبادئ وأسس سليمة في الجملة، وبين الواقع القائم الذي ما يزال بعيدا عن تلك المبادئ إلى حد كبير، ولا سيما في الرياض التابعة للقطاع الحكومي، فضلا عن كثير من الرياض التقليدية (كالكتاتيب والخلاوي وسواها) التابعة للقطاع الخاص.

3 ـ على الدول العربية أن تبذل جهودا حثيثة ومتصلة من أجل إنشاء أبنية خاصة بمدارس الرياض وملائمة للخصائص المرجوة فيها، ولا سيما أن عدد مثل هذه الأبنية المبنية من أجل الرياض خاصة ما يزال ضئيلا جدا في معظم البلدان العربية، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي الخاص. ومن الممكن لهذه الغاية أن تلجأ، عند إشادة المدارس الابتدائية، إلى إشادة بناء ملحق بكل مدرسة يخصص لروضة أطفال.

4 ـ لا بد أن يتم بناء رياض للأطفال، داخل الأبنية الرسمية للإدارات الحكومية الكبرى، وقرب المصانع والمؤسسات الإنتاجية المختلفة (ومن بينها المؤسسات الزراعية) ومواقع العمل والعمال بوجه عام، وسوى تلك من المؤسسات التي تضم أعدادا وافية من العاملين، على نحو ما نجد، على نطاق ما يزال ضعيفا، في بعض البلدان العربية. ومن الممكن كذلك اللجوء إلى إشادة مدارس للرياض داخل أبنية بعض المجمعات السكنية الكبيرة، أو في بعض الأسواق المركزية الضخمة، أو في نطاق بعض الشركات الاقتصادية الهامة. وذلك كله وفق خطة شاملة، مبنية على أساس «خارطة مدرسية» ملائمة لحاجات كل بلد وكل منطقة، ومتماشية وفق التوزع والتجمع السكاني في البيئات المختلفة.

5 ـ أن تعنى الدولة عناية خاصة بمباني رياض الأطفال الأهلية (التي ما تزال تمثل الكثرة الكاثرة من أبنية رياض الأطفال كلها). بحيث تتأكد من وفائها بالشروط اللازمة، ولا سيما فيما يتصل بالشروط الصحية، وشروط السلامة والأمن،

فضلا عن الشروط التربوية. ويصدق هذا بوجه خاص على أبنية الرياض التقليدية (كالكتاتيب والخلاوي وسواها). على أن تحقيق هذا الإشراف تحقيقا فعالا، يستلزم أن تقوم في مقابل الجهود الأهلية الخاصة (ولا سيما التقليدية المختلفة) جهود حكومية لتوفير الحاجات المتزايدة من مدارس الرياض، ولدعم المدارس الأهلية الخاصة (ولا سيما في المناطق الفقيرة أو النائية، وتلك التي تؤمها الفئات الفقيرة المحرومة) دعما ماليا مجزيا، من أجل التغلب على ما تشكو منه أبنيتها من نقائص.

6 - إن الدولة مدعوة إلى تقديم المساعدات اللازمة لمن يرغب في فتح روضة للأطفال، تتوافر فيها الشروط المعمارية والتربوية اللازمة. وقد تأخذ هذه المساعدات شكل قروض أو منح مالية، أو شكل هبات عينية كتقديم أراضي للبناء، أو شكل إعفاء من الرسوم الجمركية على الأجهزة أو الأدوات التعليمية في حال استيرادها، أو الإسهام في دفع رواتب العاملين في الرياض أو سوى ذلك.

7 - لا بد أن يضع كل بلد عربي وثيقة شاملة تحدد المواصفات الكبرى الأساسية التي ينبغي أن تتوافر في تلك الأبنية، مع المحافظة على المرونة وعلى حرية المهندسين والمربين في ترجمة هذه المواصفات الكبرى وفق ما تقتضيه كل حال. ولا بد أن يوضع، عند الإقدام على أي مبنى من مباني الرياض، دليل واف، منبثق من الوثيقة المرجعية الشاملة التي نشير إليها، ومن الظروف الخاصة المتصلة بالمبنى المنشود، ومن مستلزمات التجديد التي يفرضها التطور التربوي والتطور المعماري الفني (سواء في مواده أو في أشكاله).

8 - لا بد من الموازنة بين كلفة بناء الرياض وبين العمر المقدر له، انطلاقا من حقيقة قوامها أن البناء المدرسي، في الرياض وسواها، لا يشترط فيه أن يكون طويل العمر، ولا بد عن إنشائه من الموازنة بين تكاليف صيانته التي تغدو باهظة إن كان من المعمرين، وبين تكاليف إنشاء بناء جديد مكانه. لا سيما أن تطور التربية، وتطور الهندسة المعمارية، وظهور حاجات جديدة في كلتيهما في المستقبل، أمور ترجح الأحجام عن إشادة أبنية مدرسية يراد لها أن تعمر أكثر مما ينبغي. ومن هنا قد يكون الأخذ «بالأبنية الجاهزة» حلا ملائما في بعض

الحالات، ولا سيما في الحالات العاجلة التي يراد فيها تحقيق توسع سريع لأسباب سكانية أو اجتماعية أو تربوية، على نحو ما جرى في بعض الدول العربية سواء في رياض الأطفال أو المدارس الابتدائية.

9 ـ من الضروري أن تتم المواءمة بين مباني رياض الأطفال (موقعا وشكلا ومواد وتجهيزات) وبين البيئة الجغرافية والأوضاع المناخية المختلفة. وتتخذ هذه التوصية أهمية خاصة في البلدان التي يصعب فيها ـ لأسباب مادية ـ توفير وسائل التهوئة الحديثة اللازمة في حمارة القيظ، أو وسائل التدفئة الضرورية في صبارة القر. ومن الممكن في هذه الأحوال اللجوء إلى التدابير المعمارية التقليدية والأجهزة القديمة المألوفة في بعض البلدان العربية لمواجهة الحر والقرّ.

10 ـ لا بد من توسيع مشروعات التقنيات التربوية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بحيث تعنى بالصناعات التربوية الخاصة برياض الأطفال، ولا سيما العمل على إنتاج التجهيزات والأدوات والوسائل التربوية إنتاجا محليا، بأيد ومواد وخامات محلية، وذلك عن طريق التعاون والتفاعل بينها وبين مراكز الوسائل التعليمية، المختلفة المستوى، القائمة في البلدان العربية بحيث تضطلع هذه المشروعات بدور المحرك والعامل بالتماس في تصويب عمل تلك المراكز وتنشيطه، وفي توجيهها نحو الاهتمام بالوسائل التعليمية الخاصة برياض الأطفال.

11 ـ ينبغي أن يتم الربط بين ما ورد في التوصية السابقة من ضرورة العناية بإنتاج التجهيزات والوسائل التعليمية الخاصة برياض الأطفال، وبين الجهود الموصولة التي قامت، بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين منظمة اليونسكو، في ميدان الصناعات التربوية والثقافية في الوطن العربي.

12 ـ يحسن أن ترصد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جائزة دورية وافية (مرة كل عشر سنوات على سبيل أمثل) لمن يقدم أفضل مشروع حول مباني رياض الأطفال في الوطن العربي، تتوافر فيه أمثل الشروط الهندسية والتربوية والجمالية والمالية وسواها.

الفصل الثالث

ثقافة الطفل في مرحلة رياض الأطفال

أولا ـ المصادر الأساسية لثقافة الأطفال

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ إن مصادر ثقافة الطفل تضرب جذورها في كيان المجتمع كله وتصدر عن مؤسساته جميعها : فهي في البيت والأسرة، وهي في المسجد، وهي لدى الأقران والأتراب، وهي في الأندية والمراكز الثقافية والمؤسسات الترويحية والصحية والرياضية، وهي في وسائل الإعلام والاتصال الجماعي. إنها بقول موجز في كيان المجتمع كله وما يفرزه من ثقافة.

2 ـ وينبغي أن تكون مصادر ثقافة الطفل متكاملة في كل ما تقدمه للأطفال في الرياض من عطاء، وأن على رياض الأطفال أن تنظمها وتعقد الأواصر بينها بحيث تؤلف كلاما منسقا و منسجما، يستجيب لخطة تثقيف الأطفال التي ترسمها هذه الرياض بالتعاون مع المؤسسات الثقافية الأخرى وللأهداف التي تنشدها تلك الخطة.

3 ـ ينبغي أن يتوافر الطابع القومي في الثقافة التي تقدمها رياض الأطفال مع مراعاة أهمية العمل العربي المشترك لبناء «ثقافة ذاتية أصيلة» تستقي جذورها من التراث العربي الإسلامي بعد تجديده من خلال ذاته وقيمه الحقة، ومن خلال تفاعله مع الثقافات العالمية الأخرى قديمها وحديثها، ومن خلال مطالب المستقبل العربي والعالمي.

ب ـ التوصيات :

1 ـ ينبغي أن تستقي روضة الأطفال الثقافة التي تقدمها من مؤسسات المجتمع جميعها، من أسرة ومسجد وأقران ونواد ثقافية ووسائل اتصال جماعية، وذلك على نحو متكامل ومتسق، يؤدي إلى «إخصابها» إخصابا مشتركا.

2 ـ ويصدق هذا بوجه خاص على ما ينبغي أن يقوم من تعاون بين الأسرة والروضة في هذا المجال، مجال ثقافة الأطفال، وذلك باتباع وسائل متعددة : أهمها توعية الأهل بمستلزمات ثقافة الأطفال، وتبادل الخبرة بين الأسرة والروضة في هذا المجال، وإشراك الأهل في نشاطات الروضة الثقافية.

3 ـ التعاون بين أجهزة الإعلام العربية المختلفة من أجل رسم السياسة الخاصة بثقافة الأطفال (وسواهم) الواجب اتباعها في وسائل الاتصال الجماعية، تجنبا لمخاطر «الغزو الثقافي»، وتعزيزا للطابع القومي الذاتي للثقافة العربية.

4 ـ القيام بجهد عربي مشترك من أجل إجراء دراسات وبحوث علمية حول واقع وسائل الإعلام والاتصال الجماعية في الوطن العربي، وحول آثارها لدى الأطفال، وحول الوسائل التي يمكنها أن تصحح مسيرتها.

5 ـ القيام بجهود عربية مشتركة لإنتاج برامج تلفزيونية للأطفال (ولا سيما الصغار)، وتقديم العون المادي والمعنوي لإنتاج مثل هذه البرامج المكلفة والتي يصعب أن تقع نفقات إنتاجها على كاهل أي بلد عربي وحده.

6 ـ التعاون بين الدول العربية وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أجل إصدار مرجع أساسي حول «**معالم الثقافة العربية الذاتية**»، يبين أصولها العربية الإسلامية، ويبرز قيمها ومبادئها الكبرى ويوضح مستلزمات تفاعلها مع سواها من الثقافات، ويحدد أهدافها المستقبلية المتجددة، ويستخلص ما يترتب عن ذلك كله من نتائج تتصل بتربية الأطفال (في الروضة وسواها) وثقافتهم. ولا بد أن ينطلق هذا المرجع من الاتجاهات الكبرى التي حددتها «الخطة الشاملة للثقافة العربية»، والتي نشرتها المنظمة العربية (بالتعاون مع دولة الكويت) عام 1986.

ثانيا : وسائل تثقيف الطفل

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ إن الوسائل التي يمكن الإفادة منها لتثقيف الأطفال في الرياض وسائل رائعة وناجعة، إذا توافرت بالقدر المطلوب، وتوافرت معها الشروط اللازمة لتقديمها للأطفال.

2 ـ يضم الأدب العالمي ثروة واسعة من أدب الأطفال ومن أفلام الأطفال، ومن الأدب الصالح لمسرح الطفل. أما في الوطن العربي ـ فعلى الرغم من بعض التقدم الذي تم منذ أواسط هذا القرن بوجه عام، وفي العقود الأخيرة بوجه خاص؛ فإن هذا الضرب من النتاج ما يزال مقصرا عن مداه، ولا تتوافر فيه الشروط اللازمة.

3 ـ كما نجد أن مكتبة الأطفال الصغار في الوطن العربي ما تزال في بواكيرها.

4 ـ إن رواية أدب الأطفال ـ من قصة وحكاية وشعر ـ لا تلقى العناية الكافية من الأسرة العربية اليوم، حتى بالقياس إلى ما كان شائعا في الأسرة العربية في أوائل القرن ومنتصفه.

5 ـ عدم توافر العناية والاهتمام بالأغنيات الخاصة بالأطفال في الوطن العربي.

ب ـ التوصيات :

1 ـ النظر إلى وسائل تثقيف الأطفال بوصفها كلا متكاملا متآخيا، يغني بعضه بعضه الآخر، ويصدر عن أهداف مشتركة، وينبثق عن حاجات الطفل في هذه المرحلة من العمر ويجمع بين المتعة والتسلية.

2 ـ تقويم الآثار التي تخلقها وسائل تثقيف الأطفال، كما ينبغي أن يضطلع به العاملون في مجال الأطفال، سواء على مستوى رياض الأطفال، أو على مستوى الأسرة والمجتمع بوجه عام، وكذلك على مستوى كل من الدول العربية أو على مستوى الوطن العربي ككل.

كما ينبغي أن تعد البرامج البناءة التي تعتمد على جاذبية الفن في تنمية الجوانب السلوكية الإيجابية للأطفال.

3 ـ توجيه العناية بمكتبات الأطفال، ويشمل ذلك الاهتمام بالتصميم الهندسي لروضة الأطفال، وبمحتوى هذه المكتبة وبالتقنيات السمعية والبصرية التي ينبغي أن تتوافر فيها، كما يشمل تدريب المربيات (والمربين) على طرق الإفادة من مكتبات الأطفال، سواء قبل الخدمة أو أثناء الخدمة.

4 ـ توجيه عناية خاصة إلى إعداد كتاب الطفل، وذلك بالتعاون العربي المشترك، مع توفير الحوافز والمكافآت للعاملين في هذا المجال، والكشف عن أصحاب المواهب وتشجيعهم وتوفير الشروط اللازمة لزيادة عطائهم.

5 ـ تعريب وسائل تثقيف الأطفال، سواء عن طريق إنتاجها عربيا، أو عن طريق تطويع محتواها وأساليبها لحاجات البيئة العربية ولا بد لهذه العناية من جهد عربي مشترك ـ يتمثل في :

أ ـ وضع ببليوغرافيا كاملة لكتب الأطفال الصادرة في الوطن العربي، الخاصة بسن ما قبل المدرسة الابتدائية، بالإضافة إلى الببليوغرافيا الخاصة بكتب الأطفال فوق هذا السن.

ب ـ القيام بمشروع عربي مشترك لدراسة النتاج العالمي في مجال ثقافة الأطفال، واستخلاص النتائج التي تلزم عن هذه الدراسة فيما يتصل بوسائل الثقافة في البلاد العربية.

ج ـ إنتاج برامج تليفزيونية مشتركة لهذه الفئة (فئة أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية).

د ـ تشجيع البرامج الإذاعية الخاصة بهذه الفئة العمرية، ويحسن أن يتم إنتاج بعض البرامج المشتركة بين الدول العربية في هذا المجال.

هـ ـ تبسيط الأدب العربي التقليدي القديم للأطفال بمختلف أشكاله، وتطويعه وتجديده بحيث يلائم هذه المرحلة العمرية، وذلك عن طريق مشروع عربي مشترك أو طريق تشجيع الجهود العربية الفردية في هذا المجال.

ز ـ إصدار مجلة خاصة بهذه السن على مستوى الوطن العربي ويتبع ذلك تقديم دعم مادي لبعض المجلات التي تصدرها بعض المراكز والمؤسسات مثل ـ إصدار قواميس للأطفال ملونة ومنوعة وإصدار «دائرة معارف» خاصة بالأطفال عن طريق التعاون بين دور النشر في البلاد العربية أو بين أجهزة الثقافة والإعلام الرسمية في الوطن العربي.

الفصل الرابع

الأطفال ذوو الحاجات الخاصة في الوطن العربي

أولا : تربية الأطفال الموهوبين

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ ما يزال الاهتمام بتربية الأطفال الموهوبين بوجه عام وفي مرحلة رياض الأطفال بوجه خاص في الوطن العربي ضعيفا كما ونوعا، وتتباين الأوضاع في هذا المجال بتباين الدول. ولا تتوافر رعاية خاصة للموهوبين في مرحلة رياض الأطفال إلا في بلدان عربية قليلة. وهذه الرعاية، حيث تتوافر، ما تزال في بداياتها. ولا تستند إلى الدراسات العلمية والتجارب الحديثة في هذا المجال إلا في القليل من هذه البلدان.

2 ـ لا نجد في معظم الدول العربية إشارات واضحة، في سياق المناهج والنشاطات العامة التي ترسمها للأطفال، إلى ما ينبغي أن يتوافر في تلك المناهج والنشاطات من خصائص ومقومات، وما ينبغي أن تقوم به من أجل العناية بالأطفال الموهوبين، وبتكوين التفكير الابتكاري وتنمية روح الإبداع.

3 ـ لا تتوافر دراسات وبحوث علمية جادة حول واقع تنمية الموهبة لدى الأطفال في الوطن العربي، سواء اتصل ذلك بواقع التفكير الابتكاري لدى الأطفال في مرحلة الرياض في البلدان العربية، أو حول النشاطات المبدعة التي يمارسها الأطفال، أو حول الخبرات التي يجنونها والتي تؤدي إلى النشاط الابتكاري، وحول السياق الذي تتم فيه العملية الابتكارية (سواء في المدرسة أو البيت أو المجتمع) أو غير ذلك من مقومات النشاط الابتكاري.

4 ـ قلما نجد في مناهج مؤسسات إعداد معلمي رياض الأطفال وفي برامج تدريبهم في أثناء الخدمة، في البلاد العربية، عناية واضحة ومحددة بالمناهج والنشاطات والوسائل اللازمة لتنمية مواهب الأطفال وقدرتهم الابتكارية. ولا تتوافر في تلك المناهج والبرامج بالتالي جهود علمية من أجل توضيح دور المعلم في تنمية الإبداع والتفكير الابتكاري لدى أطفال الروضة، سواء اتصال ذلك بتخطيط النشاطات الملائمة من أجل الاكتشاف وابتكار الحلول، أو باضطلاع المعلم بدور الملاحظ الواعي لنشاطات الأطفال من أجل تشجيعهم على التجريب والخبرة الذاتية المستقلة، أو بتقويم مدى «المرونة» و«الأصالة» لديهم، أو باستخدام المقاييس الخاصة بقياس القدرة الابتكارية عندهم، وسوى ذلك كثير.

5 ـ قلما تقوم رياض الأطفال في البلاد العربية بالجهود اللازمة والمنظمة من أجل إشراك الأسرة بوجه خاص في الكشف عن الإبداع وتنميته لدى الأطفال، فضلا عن التعاون في هذا السبيل مع المؤسسات الثقافية المختلفة في المجتمع كله، ومع وسائل الاتصال المتعددة.

ب ـ التوصيات :

1 ـ تشجيع الطفل على مبادرته الذاتية، والتعبير الحر واتخاذ القرار، مع التأكيد على التعليم الذاتي لديه، والعناية بالجانب الانفعالي، وتنمية خيال الطفل، وذلك عن طريق النشاطات والوسائل المختلفة، ولا سيما اللعب بصوره المختلفة.

2 ـ إعداد برامج لتنمية الموهبة والتفكير الابتكاري في رياض الأطفال، على أن تكون هذه البرامج متكاملة، تستخدم الأنشطة والوسائل استخداما منظما.

3 ـ التعرف المبكر على المبدعين وذلك من خلال عدد من البرامج المعدة لذلك، والتي تساعد على الاكتشاف المبكر لهؤلاء المبدعين، وذلك عن طريق استخدام أو وضع أدوات القياس العلمية اللازمة لذلك، أو عن طريق تجهيز رياض الأطفال بالأدوات الملائمة، هذا بالإضافة إلى تدريب المعلمين على القيام بهذه المهمة، أو عن طريق التعاون مع الأسرة ومؤسسات المجتمع.

4 ـ لا بد أن تشتمل مؤسسات إعداد معلمي رياض الأطفال وبرامج تدريبهم في أثناء الخدمة على مناهج ومناشط مركزة حول وسائل وأساليب اكتشاف المواهب والقدرات الابتكارية وتنميتها لدى الأطفال.

5 ـ يجب التعاون الوثيق بين روضة الأطفال وبين الأسرة ومؤسسات المجتمع المختلفة من أجل الكشف عن الموهبة والموهوبين والتعاون على تنمية الإبداع والمبدعين.

6 ـ يجب أن يكون هناك تعاون عربي مشترك ـ ترعاه المؤسسات والمجالس والمراكز المعنية بالطفولة في الوطن العربي، من أجل إجراء بحوث ودراسات شاملة حول البيئات الاجتماعية والتربوية والثقافية التي يحيا فيها الطفل العربي.

7 ـ ينبغي أن توجه عناية خاصة لإقامة «مركز إبداع» في البلدان العربية (داخل المؤسسات الثقافية القائمة يمارس فيها الأطفال قدراتهم الابتكارية).

8 ـ يجدر أن تتعاون الدول العربية على إنشاء «صندوق لدعم الإبداع» وتنميته، تسهم فيه بالإضافة إلى الحكومات، المؤسسات المالية والجمعيات العلمية أو النقابية أو سواها. ومن بين مهمات هذا الصندوق الكثيرة ـ إقامة المهرجانات والمؤتمرات والندوات الموجهة إلى جمهور الأطفال، وتشجيع إنتاج المواد التعليمية والبرامج التعليمية والإعلامية الخاصة بتنمية الإبداع.

ثانيا : تربية الأطفال المعوقين

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ إن العناية بالأطفال المعوقين في المرحلة السابقة على المدرسة الابتدائية ما تزال في بواكيرها في البلاد العربية، وأنها في أحسن الأحوال تختلط بالعناية بالأطفال بعد السادسة من العمر، وتتم غالبا ضمن المؤسسات التي أنشئت لهؤلاء.

2 ـ إن العناية بالأطفال المعـوقين لم تأخذ بعد معناها السليم، كـجزء من رعاية أوسع وأشمل للطفـولة منذ الولادة، مهمـتها رصد جـميع مظاهر الضعف أو العـجز أو الإعاقة التي تبدو لدى الأطفـال وتشخيصها وعلاجـها. ويتبع ذلك أن الوقاية من هذه الأنواع من المشكلات والحيلولة دون استـفحالها، لم يجدا بعد طريـقهما إلى المؤسسات المعنية بها.

3 ـ إن بعض الدول العربية قد أنشأت رياض أطفـال خاصة بالمعوقين ملحقة برياض الأطفال وقامت ببعض البرامج التي تعـمل على الحدّ من حدوث الإعاقة في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية بـل إن بعض الدول العربية وضعت برامج للتدخل المبكر للأطفال دون سن المدرسة الابتدائية.

ب ـ التوصيات :

1 ـ ضرورة الاتفـاق بين المعنيين بتربيـة المعوقين في البلدان العـربية على تعـريفات محددة لكل فـئة من فئات غير المتكيـفين (بالمعنى الواسع للكلمة). ويلحق بذلك أن تتم العناية بالمعوقين في رياض خاصة بهم.

2 ـ ضـرورة النظر إلى تربيـة الأطفال المعـوقين بوصـفهـا جـزءا من برنامج أوسع وأشمل، يتـصل برعاية الطفولة المبكرة بمختلف أشـكالها، ويتم عبر مـؤسسات عديدة ومتعـاونة، ومن الهام في هذا الإطار القيام بجهود خـاصة من أجل توعية الأسرة وإشراكها في تلك الرعاية المبكرة.

3 ـ ينبغي القيـام بجهود كبيرة من أجل إنشـاء مراكز ومؤسسات ومـعاهد بالأطفال المعـوقين في مـرحلة رياض الأطفـال، سـواء ارتبطـت بالمؤسـسـات التي تعنى بالأطفال المعوقين بوجه عام، أو كانت مؤسسات مستقلة.

4 ـ لا بد من تبني وإعداد برامج وقائية تعمل على الحد من معدلات الإعاقة ومن بينها ـ برامج الإرشاد «الجيني» للمقبلين والمقبلات على الزواج، وبرنامج التدخل المبكر

لدى الأطفال الذين يتم اكتشاف حالات إعاقتهم في أعمار مبكرة ـ برنامج العناية بالأم الحامل، ولا سيما فيما يتعلق بالعمر المناسب للحمل، والجوانب الصحية، والتغذية، والابتعاد عن العقاقير والأمراض والأشعة وغير ذلك مما قد يؤدي إلى بعض حالات الإعاقات.

5 ـ ينبغي أن تهتم رياض الأطفال (بالتعاون مع المؤسسات والمراكز المعنية) اهتماما خاصا بالأطفال «غير المتكيفين» أو الذين يشكون صعوبات في التكييف، ولا سيما فيما يتصل بالكشف عن «أعراض» عدم التكييف (سواء كانت عضوية بيولوجية، أو حركية أو لغوية أو سلوكية أو غير ذلك). أو حالات «عدم التكييف» بعد تشخيصها.

6 ـ ينبغي تطوير أدوات القياس والتشخيص المناسبة للقدرات الحسية، كالقدرات السمعية والبصرية بالإضافة إلى توفير المتخصصين في مجال التشخيص السمعي والتشخيص البصري، وذلك من خلال أدوات التشخيص المعروفة التي تم تطويرها عالميا في هذه المجالات جميعها، ومن المستحسن أن تقوم الدول العربية فيما يتصل بمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية بدعم تقنين أدوات التشخيص الملائمة.

7 ـ تطوير أدوات القياس والتشخيص المناسبة لإجراء المقابلات النفسية.

8 ـ توجيه الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بالمعوقين، ولا سيما على مستوى برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية، وتوجيه عناية خاصة إلى الدراسات المقارنة في هذا المجال وإلى أثر العوامل الوراثية والبيئية في انتشار ظاهرة الإعاقة في البلدان العربية.

9 ـ ويستلزم ذلك كله الاهتمام بإعداد الكفايات البشرية المؤهلة للعمل في مجال المعوقين في مرحلة رياض الأطفال بوجه خاص، عن طريق البرامج المختلفة قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة.

10 ـ العمل على تطبيق التشريعات والقـوانين التي تكفل للطفل المعوق حقوقا تربوية وتشخـيصيـة وعلاجيـة مجانيـة، والتي تتيح دمج الأطفـال المعوقين بالمدارس العـادية وانتـقـالهم من مكـان لآخر، والـتي تكفل توفـيـر الأدوات والوسـائل المساعـدة على تعليمـهم، كالكتب الناطقـة وأجهـزة الحاسوب النـاطقة، والمواد المكتوبة للمكفوفين وأدوات الاتصال المناسبة للصم... الخ.

الفصل الخامس

الطفولة العربية بين الماضي والحاضر والمستقبل

أولا ـ الأصول التراثية

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ إن ثمة تجربة عربية إسلامية غنية وعريقة في مجال رعاية الطفولة وتربيتها انطلقت من مبادئ الإسلام وقيمه الكبرى وتطورت عبر عصور الحضارة العربية الإسلامية المختلفة.

2 ـ إن هذه التجربة تحمل بذور تربية مستقبلية في مجال رياض الأطفال جديرة بعصرنا مخلصة لروح التراث مولدة لمركب جديد تراثي مستقبلي حديث.

3 ـ من بين تلك الجوانب العريقة في تلك التجربة، العناية الشاملة والمتكاملة بشتى جوانب التربية لدى الطفل، والاهتمام المفصل بالأساليب والوسائل في تربية الأطفال والاهتمام أيضا بالكشف عن طريق قابلات الأطفال منذ طور مبكر بغية توجيههم التوجيه السليم.

4 ـ إجراء بحوث متنوعة تستهدف الكشف عن مدى إمكانية قيام تعاون معنوي ومادي ومالي بوجه خاص، بين بعض المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي، من أجل توفير التمويل اللازم للتوسع في رياض الأطفال ولتجويدها النوعي، وذلك إنطلاقا من قيم التضامن والتعاون في المجتمع الإسلامي.

5 ـ العناية بالتعريف بالتجربة العربية الإسلامية في مجال الطفولة في المجتمع بوجه عام وفي مؤسسات التعليم بوجه خاص، ولا سيما في معاهد المعلمين

والمعلمات، على أن يشمل بوجه خاص الربط بين تلك التجربة والتجربة العالمية الحديثة، خاصة فيما يتصل بالتعريف الدقيق بالأساليب والوسائل التي اتبعت في رعاية الطفولة مع التمحيص فيها وتقويمها علميا.

6 ـ القيام بجهود قطرية وعربية مشتركة من أجل تعزيز اللغة العربية الفصحى لدى الأطفال منذ طور مبكر، وذلك لمواجهة الفجوة بين اللغة العربية الفصحى واللغة العربية الدارجة، ولإعطاء اللغة العربية دورها الأساسي في تنمية المشاعر العربية القومية، فضلا عن دورها في بناء المفاهيم وفي النمو الاجتماعي لدى الطفل، وذلك بالاستعانة بالقرآن الكريم ـ حفظا وفهما، بالإضافة إلى بث اللغة العربية في النشاطات المختلفة (من لعب وتمثيل ومسرح وفن وشعر وقصص... وغير ذلك).

ثانيا ـ التربية المستقبلية وتوظيفها في مرحلة رياض الأطفال

أ ـ الاستنتاجات :

1 ـ إن التحديات العالمية الراهنة والمستقبلية في شتى جوانب الحياة تحديات ضخمة وخطيرة، على رأسها تحديات ثورة «الاتصال والمعلومات» وثورة «التقنيات البيولوجية» وثورة «علم المورثات» فضلا عن التحديات العلمية والتقانية الجديدة لمجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع الأتمتة والسبرانية.

2 ـ إن أهم انعكاسات هذه التحديات الإيجابية والسلبية على الواقع العالمي في جوانبه الاجتماعية والثقافية بوجه خاص : القلق والاضطراب في الحياة العالمية ـ وتزايد مظاهر العنف والعدوان واضطراب القيم الإنسانية الكبرى (ولا سيما قيم الحق والمساواة والعدالة) ـ والمشكلات السكانية والبيئية ـ وظهور الأوبئة والأمراض الجديدة كمظاهر سلبية ونمو روح المبادرة والحرية والإبداع كانعكاسات إيجابية.

3 ـ إن أهم التحديات الناجمة عن التخلف العربي : التبعية الاقتصادية والعلمية والتقانية والثقافية ـ وتخلف الإبداع وضعف إرادة التغيير وإرادة التحدي ـ وضعف الروح التنظيمية ـ وضعف النظرة المستقبلية.

4 ـ إن هذه التحديات العالمية والعربية التي يفرضها الواقع القائم وتفرضها آفاق المستقبل المنشود، تملي على التربية المستقبلية أن تجدد بنيتها وأهدافها وطرائقها تجديدا يستجيب لتلك التحديات.

ب ـ التوصيات :

1 ـ الأخذ بمقومات التربية المستقبلية في رياض الأطفال (ولا سيما فيما يتصل بالمرونة، والتربية المستمرة، والتعليم الذاتي، وربط التربية بالثقافة).

2 ـ كي تحقق أهداف التربية المستقبلية ومناهجها وطرائقها ونشاطاتها في رياض الأطفال غاياتها، لا بد من ربط هذه الأهداف بالفلسفة التي تأخذ بها البلدان العربية، انطلاقا من الفلسفة الاجتماعية العامة ـ أي تعني الحاجة إلى أن يقوم جهد عربي مشترك من أجل رسم معالم فلسفة تربوية عربية مستقبلية تستقى من مستلزمات مواجهة التغيرات والتحديات الكبرى في العالم، ومن آفاق المشروع العربي الحضاري المأمول وتصدر عنها فلسفة تربوية خاصة بمرحلة الرياض.

3 ـ بث الثقافة العربية الإسلامية في رياض الأطفال، في جوانبها الحية الدينامية، وفي ترجمتها الحديثة، وبالوسائل المختلفة الملائمة، ويستلزم هذا أن تقوم جهود عربية منظمة تتولاها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو غيرها من المؤسسات العربية، هدفها رسم معالم هذه الثقافة والاستعانة بالوسائل والتقنيات الحديثة من أجل تعريف الأطفال بها، ومن أجل رسم النشاطات المختلفة التي ينبغي أن يقوم بها الأطفال لهذا الغرض، ومن أجل تطوير أدب الأطفال في هذا الاتجاه.

4 ـ يجب أن تعمل رياض الأطفال في البلاد العربية على بث النشاطات المختلفة الحرفية بأشكالها المختلفة ـ بما في ذلك النشاطات الزراعية والصناعية، مما يساعد الأطفال على حب العمل والعمال.

5 ـ أن تسعى البلاد العربية بشتى الوسائل إلى بث روح التخطيط والتنظيم لدى الأطفال في كل ما يقومون به من مشروعات ومهمات، على أن يتم ذلك في إطار مبادرات الأطفال أنفسهم.

6 ـ ومن القيم الأساسية التي يجب على رياض الأطفال في الوطن العربي الاهتمام بها ـ بث روح التعاون والتضامن والعمل الجماعي المشترك بين الأطفال، بشتى الوسائل والاهتمام بالمشروعات المشتركة، وبكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تذوق الأطفال مزايا العمل المشترك، وإدراك ثمرات التفاعل.

الفصل السادس

سبل إنفاذ الاستراتيجية

أولا ـ سبل إنفاذ الاستراتيجية على المستوى القطري

1 ـ لا بد أولا من الحصول على الموافقة المبدئية للسلطة السياسية التربوية صاحبة القرار، على السير في طريق إنفاذ الاستراتيجية، على أن تتم الموافقة النهائية عليها من قبل هذه السلطة، بعد أن ترسم الصورة الكاملة التي سوف يأخذها تطبيق هذه الاستراتيجية في البلد المعني.

2 ـ ولا بد بعد ذلك من أن يعكف كل بلد من البلدان العربية على دراسة الاستراتيجية دراسة دقيقة ممحصة تستهدف بوجه خاص المقارنة بين ما رسمته من أهداف واتجاهات ووسائل وما وضعته من توصيات، وبين الواقع القائم في البلد المعني.

وغاية هذه الدراسة أن يستخلص كل بلد عربي مما ورد في الاستراتيجية ما يرى من إضافات أو تعديلات أو تغييرات شاملة أو جزئية على الوضع القائم عنده، في جملة التربية السابقة على المدرسة الابتدائية وفي كل مقوم من مقوماتها. وهذه الغاية تستلزم طائفة من الجهود أهمها :

أ ـ التعريف بالاستراتيجية على نطاق واسع، ولا سيما في أوساط المربين والمعنيين برياض الأطفال.

ب ـ عقد ندوات وحلقات حوار ومناقشة حول ما ورد في الاستراتيجية، يشارك فيها المعنيون في البلد العربي، وقد يدعى إليها مشاركون من خارج هذا البلد.

ج ـ الحصول على المعلومات اللازمة والقيام بفضل من الدراسات التي تساعد على استكمال ما ورد في الاستراتيجية حول البلد المعني، وعلى المواءمة بين بعض ما ورد فيها (من اتجاهات جديدة وتوصيات) وبين واقع البلد وإمكاناته وواقع التربية السابقة على المدرسة الابتدائية فيه.

3 ـ وبعد الانتهاء من تمحيص الاستراتيجية وبيان مدى إمكان تطبيقها، ينبغي أن يتولى الجهاز المعني وضع بدائل متعددة للأشكال التي يمكن أن يأخذها إنفاذ

الاستراتيجية، واللجوء إلى مشاهد (سيناريوهات) مختلفة، تبعا للموارد والإمكانات المتوافرة.

4 ـ ويتبع ذلك أن يوضع جدول زمني لإنفاذ الاستراتيجية، تبعا لكل بديل من البدائل، يربط بين الموارد المالية والبشرية المتاحة وبين خطوات ذلك الإنفاذ، ويشير إلى ما قد يقع من اختناقات و«دروب حرجة» أو صعبة.

5 ـ ويلي ذلك أن تترجم الاستراتيجية التي يتم الاتفاق عليها إلى خطة أو خطط تربوية، محددة الزمن، تشتمل بدورها على بدائل أكثر تحديدا، كما تشتمل على سبل إنفاذها.

6 ـ ومن الهام أن يتم تحويل بعض عناصر الاستراتيجية أو توصياتها ـ من خلال الخطط التربوية نفسها إن وجدت، أو من خلال الاستراتيجية نفسها (في حال الأخذ بالتخطيط عن طريق المشروعات كما تفعل كثير من التجارب الحديثة) ـ إلى برامج ومشروعات، وفق الأصول المتبعة في إعداد مثل هذه البرامج والمشروعات، ووفق التقنيات «الإجرائية» المعروفة في هذا المجال.

7 ـ ولا بد أن تكون هنالك متابعة لإنفاذ الاستراتيجية وتقويم مستمر لها، فضلا عن التقويم النهائي، وذلك من قبل الجهاز الفني الذي يتولى ذلك الإنفاذ. وبعد الانتهاء من إنفاذ الاستراتيجية (أو ما تم تخيره منها)، ومن تطبيق الخطط التربوية التي انبثقت عنها، تجرى مراجعة شاملة لما تم إنجازه وتوضع نتيجة لذلك استراتيجية جديدة، من خلال الدروس التي تستخلص من إنفاذ الاستراتيجية، ومن خلال الحقائق والحاجات المستجدة عالميا وعربيا.

وهكذا تغدو الاستراتيجية (والخطط التربوية المنبثقة عنها) عملا مستمرا متجددا، يتم تطويره دوما ومرحلة بعد مرحلة.

8 ـ ومن البداية لا بد أن يتم تكوين لجنة مشرفة، تضم ممثلين عن وزارة التربية وسائر الوزارات المعنية، فضلا عن قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالطفولة وتربيتها (ومن أهمها نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل). وتعمل هذه اللجنة منذ بداية العزم على إنفاذ الاستراتيجية وتقدم التوجيهات اللازمة لإنفاذها، وتتولى الإشراف على خطوات إنفاذها وعلى تقويمها تقويما بنائيا وختاميا، كما تتولى الإشراف على مراجعة الاستراتيجية بعد الانتهاء من تطبيقها وتقوم برسم معالم الاستراتيجية التالية.

ثانيا ـ سبل إنفاذ الاستراتيجية على المستوى العربي

1 ـ أن تقوم المنظمة العربية باستخلاص الإجراءات والتوصيات الواردة في الاستراتيجية والتي تتطلب عملا عربيا مشتركا.

2 ـ أن تحول المنظمة العربية بعض هذه الإجراءات والتوصيات إلى مشروعات، وأن تبحث عن وسائل الاضطلاع بهذه المشروعات (تبعا لطبيعة كل منها)، سواء عن طريق إضافتها إلى برامج المنظمة، أو عن طريق تأليف لجان لتحقيقها، أو عن طريق إيكال أمرها إلى هيئات ومؤسسات معينة تتولى إنفاذها، أو عن طريق حث بعض الدول العربية على تبنيها، أو غير ذلك.

3 ـ أن يتم التعاون بوجه خاص، في هذا الشأن، بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبين «برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية» و«المجلس العربي للطفولة والتنمية» و«الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية».

4 ـ أن يتم الاتصال بالهيئات الدولية المعنية، ولا سيما منظمة اليونسكو واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، من أجل التعاون معها في بعض المجالات والمشروعات.

5 ـ أن يتم التعاون مع المنظمات العربية الأخرى المعنية بالطفولة، أو المهتمة بتقديم العون المادي والبشري في هذا المجال، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، والمجلس الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكثير سواها.

6 ـ أن يقوم تنسيق وتعاون في مجال التربية في مرحلة الرياض بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومراكز البحوث التربوية في الوطن العربي، فضلا عن الجامعات ومعاهد المعلمين والمراكز المتخصصة في هذا المجال.

7 ـ أن تعقد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مؤتمرا كل أربع سنوات، لمتابعة مسيرة العمل العربي المشترك في ميدان التربية السابقة على المدرسة الابتدائية، ولتقويم مدى التقدم الحاصل في إنفاذ ما أوصت به الاستراتيجية من مشروعات عربية مشتركة، وما تم تحويله من هذه التوصيات إلى برامج ومشروعات.

8 ـ وكما سبق أن قلنا من العسير أن نستخلص مما ورد في الاستراتيجية التي بين يدينا نتائج وتوصيات تتصل بالعمل العربي المشترك. ومن الممكن التعرف عليها بيسر من خلال قراءة التوصيات التي تلي كل فصل من فصول الاستراتيجية.

وحسبنا أن نبرز بعض المشروعات التي تبدو لنا مقدمة على سواها، مكتفين بتعدادها، تبعا للترتيب الذي وردت فيه في متن الاستراتيجية التي بين يدينا :

ـ إنشاء مؤسسة على مستوى الوطن العربي تتولى إعداد وسائل التعليم وأدوات اللعب والتجهيزات الخاصة والملائمة لرياض الأطفال. ومن الممكن لهذه الغاية توسيع نشاط التقنيات التربوية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بحيث تعنى بدفع العمل العربي وتنظيمه في مجال إنتاج هذه الوسائل والتجهيزات، وبسائر الصناعات التربوية والثقافية الخاصة برياض الأطفال، بالتعاون والتفاعل مع سائر مراكز الوسائل والتقنيات التعليمية في البلدان العربية.

ـ إنشاء مركز عربي لتدريب القيادات في مجال رياض الأطفال. نظرا إلى دورهم الملتئم والمتكاثر في تكوين العاملين في تلك الرياض، على مختلف المستويات، تكوينا ملائما رفيع المستوى.

ـ القيام بجهود عربية مشتركة لإنتاج برامج تلفزيونية للأطفال (ولا سيما الصغار).

ـ القيام بمشروع عربي مشترك لدراسة النتاج العالمي في مجال ثقافة الأطفال وأدب الأطفال. واستخلاص النتائج التي تلزم عن هذه الدراسة فيما يتصل بوسائل ثقافة الأطفال في الوطن العربي وأساليب إغنائها وتأصيلها في آن واحد.

ـ وضع ببليوغرافيا كاملة لكتب الأطفال الصادرة في الوطن العربي، والخاصة بسن ما قبل المدرسة الابتدائية.

ـ القيام بجهود عربية مشتركة من أجل إجراء بحوث ودراسات شاملة حول البيئات الاجتماعية والتربوية والثقافية التي يحيا فيها الطفل العربي، وحول مدى تيسيرها وتعويقها لتفتح الموهبة والإبداع لديه.

الملحق

معايير وأسس بناء الاستراتيجيات

مصطلح «الاستراتيجية» من المصطلحات التي أصبحت شائعة الاستعمال. ومعروف أن نشأة هذا المصطلح مرتبطة بالقيادة العسكرية، لأن الاستراتيجية هي التنسيق بين مختلف الجيوش والأسلحة لزيادة فعاليتها في جبهة القتال أثناء الحرب، أو الرفع من إمكانيات الردع في إعداد الدفاع لمواجهة احتمالات الحرب.

ومن هنا فالاستراتيجية، إذا كانت منسوبة لميدان معين **التربية** مثلاً فهي تشمل ليس فقط مجالات التربية، ولكن أيضا كل المجالات المرتبطة بها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وعلى هذا الأساس :

1 ـ أن تتضمن الاتجاهات الكبرى التي ينبغي أن تسود المجال الذي تتناوله أية استراتيجية، استخلاص العبرة من دروس التجربة العالمية وواقع التجربة العربية عموما والتجارب المعلنة خصوصا، مع استقراء دقيق لاحتياجات المستقبل يأخذ في الاعتبار أهم المعطيات الاقتصادية والوسائل المالية والبشرية والنمو الديموغرافي ... إلخ.

2 ـ أن تتضمن تحديد المهمات الفعلية التي ينبغي أن تضطلع بها الدول المعنية، من أجل ترجمة الاتجاهات العامة إلى مهمات محددة وإجراءات عملية مشخصة.

3 ـ أن تكون قادرة على استيعاب الأوضاع المستجدة، سواء أكانت داخلية أو خارجية والاستجابة السريعة لتطوراتها.

4 ـ توافر التكامل والترابط بين عناصر الاستراتيجية، فالمحاور المختلفة وما تتضمنه من مسارات ينبغي أن تكون متكاملة ومترابطة حتى يمكن معالجة الآثار السلبية وتدعيم العناصر الإيجابية.

5 ــ أن تتصف الإستراتيجية بالدينامية، بحيث تأخذ دائما بعين الاعتبار عملية التطور المبدع والتجديد المتواصل، ذلك لأن المعطيات الأساسية قد تتغير في مرحلة التنفيذ عما كانت عليه في البداية.

6 ــ أن تتصف بالتوافق والتناغم بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وأن تتواءم الإجراءات المقترحة مع البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المعنية.

7 ــ أن تتصف الاستراتيجية بالشمول في نظرتها إلى التربية وإلى المجتمع، وإلى العلاقات المتبادلة بينهما أخذا وعطاء تأثرا وتأثيرا.

8 ــ أن تتصف الاستراتيجية بالتعددية أي تأخذ بعين الاعتبار تعددية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية.

9 ــ أن تستند إلى العلم منهجا ومحتوى، وإلى الفكر الحديث اتجاهات وتطبيقات، آخذة بنظر الاعتبار خصائص الوطن العربي وقيمه الأصيلة.

10 ــ أن تستند إلى استقراء حصيف لتراث الأمة ومآثرها التاريخية بما يؤكد أصالتها، وقدرتها على النهوض والتجديد.

11 ــ أن يكون للاستراتيجية بعدا زمنيا محددا، بحيث تنفذ الاستراتيجية على مراحل متتالية، تكمل كل واحدة منها سابقتها معتمدة على ما تم إنجازه.

12 ــ أن تكون لها القدرة على حشد الطاقات وجذب الموارد والإمكانات، في سبيل تنفيذ أهدافها وإنجاز مراحلها.

13 ــ أن تخضع الاستراتيجية في كافة مراحل أعدادها وتنفيذها إلى عمليات التقويم المتتابعة.